مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة *القصيم*، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ١٢٨٥-١٣٥٠، (شوال ١٤٤٣ هـ/ مايو ٢٠٢٢)

الجهود اللغوية لإسماعيل القاضي (ت٢٨٢هـ): جمعًا ودراسةً

د. عبد العزيز بن صالح العُمري
الأستاذ المشارك بقسم النحو والصرف وفقه اللغة
بكلية اللغة العربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخّص البحث:

يعنى البحث ببيان جوانب من الجهود اللغوية لإسماعيل القاضي الذي كان مشتهرًا في مجال العلم الشرعي، وعرض هذا البحث ثلاثة جوانب من هذه العناية، وهي: المبحث الأول في أعاريب إسماعيل القاضي للقرآن الكريم وتوجيهاته للقراءات. واختص المبحث الثاني بتفسيره اللغوي، وهو الذي كان ترجيحه فيه مبنيًا على ما ترجح عنده من اللغة في نحوها وصرفها ودلالتها. واختص المبحث الثالث بمروياته اللغوية التي نقلها العلماء عنه في مسائل لغوية. وختم البحث بأهم النتائج التي وصل إليها الباحث، وأهمها ظهور عناية إسماعيل القاضي باللغة من خلال دراسة واحد وثلاثين موضعًا، منها أربعة عشر موضعًا من كتب إسماعيل القاضي نفسه، والباقي نقلت من مصادر مختلفة، أهمها (إعراب القرآن) للنحاس الذي نقل عنه في سبعة مواضع.

الكلمات المفتاحية: التفسير اللغوي، توجيه القراءات، إعراب

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن من العناية باللغة العنايةَ بعلمائها الذين حملوها ونقلوها إلى من بعدهم وأبرزوا محاسنها، ومن هؤلاء العلماء إسماعيل القاضي الذي شُهد له بالفضل والعلم الشرعي واللغوي، وغلبت شهرته في العلم الشرعي، وكان حقًا له أن يظهر ما قدّمه من جهد وعناية في الجانب اللغوي، فكان هذا البحث الذي هدف إلى بيان الجهود اللغوية له من خلال بيان أعاريبه للقرآن، وتفسيره اللغوي، ومروياته اللغوية.

واخترت أن يكون هذا البحث بعنوان: **الجهود اللغوية لإسماعيل القاضي (ت٢٨٢هـ): جمعًا ودراسةً**، وقد جعلته ثلاثة مباحث، اختص المبحث الأول بأعاريب إسماعيل القاضي للقرآن الكريم وتوجيهاته للقراءات، عارضًا فيها أقوال العلماء في الآيات المدروسة. واختص المبحث الثاني بتفسيره اللغوي، وهو الذي كان ترجيحه فيه مبنيًا على ما ترجح عنده من اللغة في نحوها وصرفها ودلالتها. واختص المبحث الثالث بمروياته اللغوية التي نقلها العلماء عنه في مسائل لغوية.

ولم أجد دراسة تطرقت إلى ما تطرق إليه هذا البحث بحمد الله.

ولم يشمل البحث الحديث عن نسخة إسماعيل القاضي من كتاب سيبويه؛ لأن ما أُثِرَ من نسخته مذكور في (حواشي كتاب سيبويه) التي أخرجها أ.د. سليمان بن عبد العزيز العيوني، وفيها جل ما ورد عن نسخته، ودرس نسخةَ إسماعيل القاضي وما أُثر من تعليقاته د.عبد المجيد بن صالح الجار الله دراسة مستقلة في بحث خاص بها.

ثم ختمت البحث بخاتمة فيها أهم النتائج التي وصلت إليها، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

أولاً: ترجمة إسماعيل القاضي ومؤلفاته[١]

- نسبه وحياته:

هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم أبو إسحاق الجَهْضَمي الأزدي البصري المالكي. اشتهر بالقاضي؛ لولايته القضاء نحو أربعين سنة.

ولد سنة (١٩٩هـ)، وقيل: سنة (٢٠٠هـ)، نشأ في البصرة، واستقر ببغداد، وولي القضاء بها إلى أن توفي سنة (٢٨٢هـ).

برع في علوم عدة؛ إذ أخذ الفقه على مذهب الإمام مالك، وله إسناد عال في علم الحديث، واشتهر في علوم القرآن، وكان من المعدودين أيضًا في علوم اللغة.

له شيوخ في العلوم السابقة، منهم قالون (ت٢٢٠هـ) ومسدد بن مسرهد (ت٢٢٨هـ) وعلي بن المديني (ت٢٣٤هـ) والمازني (ت ٢٤٧هـ) والزيادي (ت٢٤٩هـ) والمبرد (ت٢٨٥هـ) وأحمد بن المعذل. ومن تلاميذه عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت٢٩٠) وموسى بن هارون (ت٢٩٤هـ) وابن كيسان (ت٢٩٩هـ) والزجاج (ت٣١٠هـ) ونفطويه (ت٣٢٣هـ) وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ).

---

(١) انظر ترجمته في: الفهرست ١٠/٣، وتاريخ بغداد ٢٧٢/٧ -٢٨١، وطبقات الفقهاء للشيرازي ١٦٤ -١٦٥، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١٢/ ٣٤٦ -٣٤٨، ومعجم الأدباء ٦٤٧/٢ -٦٥٢، وسير أعلام النبلاء ٣٣٩/١٣ -٣٤١، وغاية النهاية ١٤٧/١، وبغية الوعاة ٤٤٣/١، وطبقات المفسرين للداودي ١٠٦/١ -١٠٨، وشذرات الذهب ٣٣٤/٣ -٣٣٥.

- مؤلفاته:

لإسماعيل القاضي مؤلفات في علوم شتى؛ كالحديث وعلوم القرآن، واللغة. وآثاره المطبوعة هي:

أولًا - (أحكام القرآن)، قطعة منه، حققه د. عامر حسن صبري، نشرته دار ابن حزم.

ثانيًا - (فضل الصلاة على النبيﷺ)، حُقق مرتين: بتحقيق المحدث محمد بن ناصر الدين الألباني من منشورات المكتب الإسلامي بدمشق، وبتحقيق عبد الحق التركماني، نشرته دار رمادي للنشر.

ثالثًا - (مسند حديث مالك بن أنس)، حققه د. ميكلوش موراني، نشرته دار الغرب الإسلامي.

رابعًا - (جزء فيه من أحاديث الإمام أيوب السختياني)، حققه د. سليمان بن عبد العزيز العريني، نشرته دار الرشد.

وقد ذكرت له مؤلفات لم تصل إلينا، منها: أهوال القيامة، وشواهد الموطأ، والقراءات، والمبسوط في الفقه، والمسند، ومعاني القرآن، والمغازي، والموطأ[1].

ثانيًا: عنايته بعلوم اللغة

إسماعيل القاضي نال الشهرة في الفقه والحديث في عصره، ولا أدل على ذلك من تسميته بالقاضي لولايته القضاء نحوًا من أربعين سنة، وهو أيضًا عالم في اللغة، شهد له بذلك علمه وأقرانه، ومن مظاهر هذه العناية ما يأتي:

---

(١) انظر: مصادر ترجمته.

أولاً: قراءته على العلماء، ومنهم المبرد والمازني وأبو إسحاق الزيادي، قال النحاس: "سمعت محمد بن الوليد يقول: سمعت أبا العباس يقول: ربما قرأ عليّ إسماعيل بن إسحاق الشيء من كلام الفراء، فأستحسنه، فلا ينتهي آخره حتى يفسده"(١).

وفي خبر أورده ابن الأنباري عن مجلس للمبرد يُسأل فيه أشار ابن الأنباري فيه إلى حضور إسماعيل القاضي، قال أبو بكر بن الأنباري: "سئل المبرد بحضرة إسماعيل القاضي عن ألف مسألة ..."(٢). وهذه الإشارة دلالة على مكانته وعلو منزلته.

ثانيًا: شهادة العلماء له بالسبق والتقدم في علم اللغة، كالمبرد الذي ألّف كتابه (التعازي والمراثي) في موته، ذكر فيه كثيرًا من محاسنه وفضله وعلمه(٣)، ومما يروى عن المبرد أنه قال فيه: "القاضي أعلم مني بالتصريف"(٤).

ثالثًا: مؤلفاته التي ظهر فيها أثر علمه باللغة، ومنها:

- كتاباه (القراءات) و(معاني القرآن وإعرابه)، وذُكر أنَّ عدد أجزاء كتابه (معاني القرآن وإعرابه) خمسة وعشرون جزءًا(٥)، ويدل عنوانهما ما أودعه فيهما من قراءات القراء وتوجيهات نحوية لها، منها ما وصلنا من هذه التوجيهات التي سأدرسها في هذا البحث.

---

(١) إعراب القرآن ٣١٣/٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٩٠/٢٠.

(٣) انظر: التعازي والمراثي ص٥.

(٤) تاريخ بغداد ٢٧٦/٧.

(٥) انظر: طبقات المفسرين للداودي ١٠٧/١. والتسمية بـ(معاني القرآن وإعرابه) وجدتها عند الداودي، أما التسمية عند غيره فهي (معاني القرآن)، ويبدو أنهما كتاب واحد.

قال الخطيب البغدادي عن هذين الكتابين: "وهذا الكتابان شهد بفضله فيهما واحد الزمان ومن انتهى إليه العلم بالنحو واللغة في ذلك الأوان، وهو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. ورأيت أبا بكر بن مجاهد يصف هذين الكتابين"[(١)].

وللدكتور غانم قدوري بحث مختصر بعنوان (إسماعيل القاضي البغدادي المالكي وكتابه في القراءات القرآنية: تعريف موجز)، تطرق فيه إلى هذا الكتاب، ونقل عنه نصًا في شروط القراءة الصحيحة، وبيّن أهميته في الدلالة على منهج إسماعيل القاضي وموقفه من القراءات.

- كتابه (أحكام القرآن) الذي ظهر في بعض مواضعه تفسيره المعتمد على ما استقر في اللغة من حيث الدلالة والأحكام النحوية. وسيجمع البحث هذه المواضع.

رابعًا: وجود نسخة له من كتاب سيبويه، وله تعليقات على مواضع منها، وعنايته بأهم كتاب نحوي دليل على كبير اهتمامه باللغة[(٢)]، قال الشيرازي: "وكان من نظراء أبي العباس محمد بن يزيد المبرد في علم كتاب سيبويه، وكان المبرد يقول: لولا أنه مشتغل برئاسة العلم والقضاء لذهب برئاستنا في النحو والأدب"[(٣)].

---

(١) تاريخ بغداد ٢٧٦/٧.

(٢) ما أثر من نسخته مذكور في (حواشي كتاب سيبويه) التي أخرجها أ.د. سليمان بن عبد العزيز العيوني وفيها جلُّ ما ورد عن نسخته، ودرس نسختَه وما أثر من تعليقاته د. عبد المجيد بن صالح الجار الله دراسة مستقلة. وسبقت الإشارة إلى هذا في المقدمة.

(٣) طبقات الفقهاء ١٦٥.

المبحث الأول: إعراب القرآن وتوجيهات قراءاته

أثر عن إسماعيل القاضي أعاريب لبعض الآيات، وتوجيهات لبعض القراءات، منها ما هو في مؤلف له ومنها ما هو منقول عنه، وسأعرض لما وقفت عليه.

المطلب الأول: إعراب القرآن

الموضع الأول: زيادة (كان) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً﴾

عزا أبو بكر بن العربي إلى المبرد وإسماعيل القاضي القول بزيادة (كان) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾[(١)]، قال: "المسألة السادسة: قال علماؤنا: معنى قوله: (كانَ) أنَّه صفةٌ للمقت والفحش، دليلُه القاطع: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[(٢)]، وهو يكون كذلك، وإنَّما أخبر عن صفته التي هو كائنٌ عليها، كذلك فسَّرَ هذا كله الحبرُ والبحر رضي الله عنه.

وقد وهم القاضي أبو إسحاق والمبردُ، فقالا: إنَّ (كان) زائدةٌ هنا، وإنَّما المعنى في زيادتها كما قال الشاعر:

فكيفَ إذا مررت بدارِ قومٍ ... وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ[(٣)]

وهذا جهلٌ عظيمٌ باللغةِ والشعرِ؛ بل لا يجوزُ زيادة (كان) ههنا، وإنَّما المعنى: وجيران كرام كانوا لنا مجاورين، فأبادهم الزمان وانقطعَ عنهم ما كانَ"[(٤)].

---

(١) النساء: آية ٢٢.

(٢) هذا جزء من آيات متعددة، هي: النساء: من الآية ١٥٨، ١٦٥ والفتح: من الآية ٧، ١٩.

(٣) من الوافر، للفرزدق، انظر: ديوان الفرزدق ٢/٢٩٠، والكتاب ٢/١٥٣، والمقتضب ٤/١١٦، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٣٣.

(٤) أحكام القرآن ١/٤٧٦. وبحث (مسائل كتاب ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين واللغويين النحوية لأبي بكر بن العربي) ص١١٠ -١١٦.

وما نقله ابن العربي عن المبرد وإسماعيل القاضي نقله الزجاج عن شيخه المبرد فقط، وغلّطه فيه، مستدلاً بأنَّ (كان) الزائدة لا تنصب الخبر[١].

ونقلُ الزجاج عن المبرد فيه غرابة؛ لأنَّ المبرد في كتابه (المقتضب) أنكر على النحويين القائلين بزيادتها في البيت كالخليل وسيبويه[٢]، وجعل خبرها (لنا)[٣].

وربما كان عزو القول لهما بزيادة (كان) في الآية لأنَّهما يقولان بأنَّ (كان) تقتضي الانقطاع، وقد دخلت هنا على الخبر الدائم، قال أبو حيان: "وقال المبرد: هي زائدة. ورُدَّ عليه بوجود الخبر؛ إذ الزائدة لا خبر لها. وينبغي أن يُتأولَ كلامُه على أنَّ (كان) لا يرادُ بها تقييدُ الخبرِ بالزمنِ الماضي فقط، فجعلها زائدة بهذا الاعتبار"[٤].

ويبدو لي أنَّ في التعليل والتأويل الماضيين نظرًا من وجهين، هما:

الوجه الأول: أنَّه لا خلاف بين النحويين في دخول (كان) على الخبر الدائم، وإنَّما خلافهم بعد دخولها في إفادتها الدوام من عدمه، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنّ (كان) تقتضي الانقطاع، واختاره المبرد[٥] وكثير من النحويين[٦].

الثاني: أنّ (كان) تدل على وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الإبهام،

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٣/٢.

(٢) انظر: الكتاب ١٥٣/٢.

(٣) انظر: ١١٧/٤.

(٤) البحر المحيط ٣/ ٢١٧. وانظر: معاني القرآن للنحاس ٥١/٢، والدر المصون ٦٣٨/٣.

(٥) انظر: المقتضب ١١٩/٤.

(٦) انظر: شرح كتاب سيبويه للصفار ٧٨١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٢/١ -٤١٣، والتذييل والتكميل ٢١٢/٤.

وليس فيها دلالة على الانقطاع أو الدوام، واختاره بعض النحويين[١].

الثالث: أنّ من خصائص (كان) أن تفيد الدوام، واختاره بعض النحويين[٢].

الوجه الثاني: أنَّ حمل معنى الزيادة عند المبرد على كونها لا تدل على الماضي فقط كما في هذا الموضع يناقض مذهبه في كتابه (المقتضب) في دلالتها عنده على الانقطاع، وقد سبقت الإشارة إليه.

والراجح أنّ (كان) في الآية ليست زائدة، بل ناقصة؛ لوجود الخبر، وأنَّها تدل على الانقطاع، وبقاء الوصف في هذه الآية في الأزمان كلها وما يماثلها من آيات الصفات يستفاد من دليل خارج لا من لفظ (كان)[٣]، مع جواز أن يكون المراد هو الإخبار عن استقباح هذا النكاح في الجاهلية، وأنهم كانوا يصفونه بالفاحشة والمقت، ومن كان يتزوج امرأة أبيه فيأتيه ولد منها، يقال له: المقتيّ[٤].

الموضع الثاني: إضمار الشأن في (كاد) في قوله تعالى: ﴿كَادَ يَزِيغُ﴾

قال تعالى: ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[٥]. للعلماء في الآية أربعة أقوال:

القول الأول: اسم (كاد) ضمير الشأن، ورفع (قلوب) بالفعل (يزيغ)، وهو أقواها، وهو مذهب سيبويه[٦].

---

(١) انظر: النكت ١/١٨٠، والتخمير ٣/٢٨٩، وشرح التسهيل ١/٣٦٠، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/٩٠٨.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٤١٧، والمساعد ١/٢٦٧.

(٣) انظر: المقتضب ٤/١١٩، والتذييل والتكميل ٤/٢١٢.

(٤) انظر: مجاز القرآن ١/١٢١، ومعاني القرآن للنحاس ٢/٥١ -٥٢.

(٥) التوبة: من الآية ١١٧.

(٦) انظر: الكتاب ١/٧١، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٦٧، ومعاني القرآن للفراء ١/٤٥٤، =

القول الثاني: اسم (كاد) هو (قلوب)، وجملة: (يزيغ) وفاعله الضمير في موضع الخبر[١].

القول الثالث: فاعل (كاد) هو (قلوب)، وجملة (يزيغ) حال[٢].

القول الرابع: اسم (كاد) الضمير الذي يقتضيه ذكر المهاجرين والأنصار أولاً، والتقدير: من بعد ما كاد القوم تزيع قلوب فريق منهم[٣].

أما إسماعيل القاضي فاختار القول الأول، قال: "القياسُ ألا يجوزَ إضمارُ الشأن في أفعال المقاربة؛ لأنَّ غرَضَك إذا قلت: (كادتِ الشمسُ تَغْرُبُ) أن تُقَرِّبَ الشمس من الغروب، فإذا أضمرتَ فيها الشأنَ -والشَّأنُ عبارةٌ عن المُقَرِّبِ والمُقَرَّبِ منه جميعًا - فكأنك قَرَّبَتَ الشأن من نفسه، وهو فاسدٌ. وإنما صحَّ الإضمارُ في الآية لحمل الكلام على المعنى؛ إذْ لا فرق بين ﴿كاد تزيغ قلوب فريق منهم﴾[٤] وبين (كادتْ قلوبُ فريقٍ منهم تَزيغ)، والحملُ على المعنى غيرُ عزيزٍ في كلامهم"[٥].

والراجح هو الأول؛ لاستقامه الكلام به، ولسلامته من الاعتراض.

=

وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٣٩، والكشاف ٣/١٠٢، والمحرر الوجيز ٣/٩٣، والجامع لأحكام القرآن ١٠/٤١٠، والدر المصون ٦/١٣٣.

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٣٦٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٣٩، والجامع لأحكام القرآن ١٠/٤١٠.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٣٦٧.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٣/٩٣، والدر المصون ٦/١٣٣.

(٤) قرأ (يزيغ) بالياء حمزة وحفص عن عاصم، وقرأ باقي السبعة بالتاء. انظر: السبعة ٣١٩، والنشر ٢/٢٨١.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ١/١٥٤.

الموضع الثالث: حذف جواب (لَمَّا) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ﴾

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ﴾[(١)].

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾[(٢)].

ذهب فريق من العلماء إلى القول بحذف جواب (لما) في الآية الأولى (سورة يوسف)، وهو رأي البصريين[(٣)]، أما الكوفيون فإنهم يجعلون (أوحينا) جواب (لما)، والواو زائدة[(٤)].

وذهب فريق من العلماء إلى القول بحذف جواب (لما) في الآية الثانية (سورة الصافات)، وهو مذهب جمهور البصريين كما تقدم؛ لأن الواو لا تزاد عندهم، وأن الحذف للعلم كثيرٌ[(٥)]. وقيل: واو (تله) زائدة، وهو الجواب، وقيل: واو (ناديناه) زائدة، وهو الجواب[(٦)].

أما القاضي فإنه اختار قول البصريين، وهو جواز حذف جواب (لَمَّا)؛ وذلك في تعليقه على موضع من كتاب سيبويه؛ ونص سيبويه: "فلمَّا أوقعت (قلت) على ألا يُحكى بها إلا ما يحسنُ أن يكونَ كلامًا، وذلك قولُك: قالَ زيدٌ: عمرٌو خيرُ

---

(١) يوسف: من الآية ١٥.

(٢) الصافات: من الآية ١٠٣.

(٣) انظر مثلاً: المحرر الوجيز ٢٢٥/٣، والجامع لأحكام القرآن ٢٧٧/١١، والجنى الداني ٥٩٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٩٧.

(٤) انظر رأي الكوفيين في: المصادر السابقة. وانظر أيضًا: المساعد ٢٠٠/٣.

(٥) انظر: المقتضب ٧٨/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٣١١، ومعاني القرآن للنحاس ٥١/٦، وسر صناعة الإعراب ٦٤٦/٢، والمحرر الوجيز ٢٢٥/٣، والجنى الداني ١٦٦.

(٦) انظر: المصادر السابقة، وانظر: معاني القرآن للفراء ٣٩٠/٢، وتأويل مشكل القرآن ٢٥٣.

النَّاس"[(١)]. فقال القاضي مُعلقًا: "إن صحَّتْ هذه الروايةُ فوجه صحَّتها أن يكون جواب (لَمَّا) محذوفًا، كما حُذِفَ في قوله -ﷻ-: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ ﴾، ﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا ﴾، وتقديرُه: فلمَّا أوقعْتَ (قلت) صحَّ ما ذكرْته، أو كان كما قلتُ، ونحو ذلك"[(٢)].

والراجح هو ما قاله البصريون؛ لأن الحذف للعلم كثير متواتر لا ينازع فيه أحد، بخلاف القول بزيادة الواو المتنازع فيه.

الموضع الرابع: زيادة (لا) في قوله تعالى: ﴿ لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾

قال تعالى: ﴿ لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّن فَضۡلِ ٱللَّهِ ﴾[(٣)].

اختلف العلماء في نوع (لا) على قولين:

الأول: أنها زائدة للتأكيد، وهو المشهور عند المعربين والمفسرين، والتقدير: أعلمكم الله بذلك؛ ليعلم أهل الكتاب عدم قدرتهم على شيء من فضل الله[(٤)].

الثاني: أنها غير زائدة، وهي على النفي؛ والمعنى: لئلا يعلم أهل الكتاب عجز المؤمنين[(٥)].

أما إسماعيل القاضي فاختار أن (لا) زائدة في الآية، وذلك في تعليقه على

---

(١) الكتاب (طبعة بولاق) ٦٢/١. أما طبعة هارون فالنص فيها مختلف ولا شاهد فيه ١٢٢/١. وتفصيله في: حواشي كتاب سيبويه ٢٤٦/١ -٢٤٧ وهوامشهما.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ٢٤٦/١ -٢٤٧.

(٣) الحديد: من الآية ٢٩.

(٤) انظر: الكتاب ٢٢٢/٤، ومعاني القرآن للفراء ١٣٧/٣، ومجاز القرآن ٢٥٨/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣٦/٢، والأزهية ١٥١، وأمالي ابن الشجري ٥٤٠/٢ -٥٤٢، والدر المصون ٢٥٨/١٠.

(٥) انظر: التبيان ١٢١١/٢، والدر المصون ٢٥٨/١٠

موضع من كتاب سيبويه ؛ ونص سيبويه : "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة" ؛ إذ في هذا النص إشكال النفي بـ(لا) مع أن المقام مقام إثبات[١]، فقال إسماعيل القاضي معلّقًا : "وجهُ صحَّتِه أن تَجعل (لا) مقحمةً للتأكيد، نحو ما في قوله تعالى : ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ ... وفي مواضع تعثُرُ على زيادتها في كلام العرب، ولا يُستغرَبُ وقوع مثلها في عبارة سيبويه ؛ لأن كلامه من طراز المتقدمين الناطقين على سليقة أهل الفصاحةِ، والاستقراءُ يُطلعك على نظائر لها في كتابه"[٢].

وما اختاره إسماعيل القاضي هو الموافق للمشهور في الآية كما تقدم، ويؤيده قراءة : ﴿ لكي يعلم أهل الكتاب﴾ ؛ بالإثبات[٣].

الموضع الخامس : عطف (الذين) على ما قبلها في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ﴾

قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾[٤].

اختلف العلماء في إعراب (الذين) على قولين[٥] :

---

(١) للمزيد ينظر: الكتاب ٤١/١، والأصول ٢٨٤/٢، وشرح السيرافي ٣٣١/٢، والتعليقة ٧٢/١، وشرح الصفار ٧١٦/٢ -٧١٧، والنكت للأعلم ١٧٥/١، والتذييل والتكميل ١٥٥/٦.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ١٢٥/١.

(٣) هي قراءة ابن مسعود وابن عباس وعكرمة. انظر: شواذ ابن خالويه ١٥٢، والدر المصون ٢٥٩/١٠.

(٤) الحشر: من الآية ٩.

(٥) انظر القولين في: التبيان للعكبري ١٢١٦/٢، والجامع لأحكام القرآن ٣٥٩/٢٠، والدر المصون ٢٨٤/١٠ -٢٨٥.

الأول: أنها معطوفة على قوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾، فتكون في محل جر[١].

الثاني: أنه استئناف، فيكون في محل رفع مبتدأ، وجملة: ﴿يُحِبُّونَ﴾ خبره[٢].

أما إسماعيل القاضي فاختار الأول، قال: "إن قوله: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ﴾ ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو﴾ معطوف على ما قبل، وأنهم شركاء في الفيء؛ أي: هذا المال للمهاجرين والذين تبوّؤوا الدار"[٣].

فينبني على تفريعه الحكم الفقهي وهو أنهم شركاء في الفيء، ورُوي ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، واختاره الزجاج قائلاً: "فهذا نصٌّ في الكتاب بيِّنٌ"[٤].

وضعّف القرطبي القول الأول، ذاكرًا أن آيات سورة الحشر كلها عند أصحاب هذا القول بعضها معطوف على بعض، قائلاً: "ولو تأملوا ذلك وأنصفوا لوجدوه خلاف ما ذهبوا إليه"؛ إذ الآيات أخبرت أولاً عن بني النضير وبني قينقاع، ثم أخبرت عما أفاء الله على رسوله، ثم انقطع الحديث، ثم أخبر عن أصحاب الزكاة، وهو ليس معطوفًا على ما قبله.

وكذا ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ﴾ ابتداء كلام في مدح الأنصار والثناء عليهم؛ لأنهم سلموا الفيء للمهاجرين، وأن الأنصار يحبون ذلك لهم ولم يحسدوهم. وكذا قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ ابتداء كلام، وخبره: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا﴾[٥].

والظاهر عندي ضعف القول بالعطف؛ لما ذكره القرطبي مما يمنع حمله عليه.

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٤٦/٥ -١٤٧، والكشاف ٨٠/٦.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١٤/٣، وتفسير ابن كثير ٤٨٧/١٣.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٣٥٩/٢٠ -٣٦٠.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١٤٧/٥. وانظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٦٠/٢٠.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٥٩/٢٠ -٣٦٠.

المطلب الثاني: توجيهات القراءات

الموضع الأول: توجيه قراءة: ﴿ والأرحام ﴾ بالجر

قال تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (١).

قرأ حمزة وحده: ﴿ والأرحامِ ﴾ بالجر، وقرأ باقي السبعة بالنصب(٢).

اختلف النحويون في قراءة حمزة؛ فمنهم من حملها على القسم، وجوابه قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (٣)، ومنهم من حملها على أنه معطوف على الضمير المجرور في (به)؛ والمعنى: أسألك بالله وبالرحم، واختاره كثير من العلماء(٤)، ومنهم من حملها على أن فيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وهذا غير جائز إلا في ضرورة الشعر(٥). ومنهم من ذهب إلى ردِّ القراءة وتلحين القارئ(٦).

ويظهر من نقل الزجاج أن إسماعيل القاضي يذهب إلى تلحين القراءة، قال: "فأمَّا الجرُّ في (الأرحام) فخطأٌ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضاً في

---

(١) النساء: من الآية ١.

(٢) انظر: السبعة ٢٢٦، والقراءات وعلل النحويين فيها ١/١٣٧.

(٣) ممن اختاره المنتجب والسخاوي. انظر: الفريد ١/٦٨٥، وفتح الوصيد ٣/٨١٨.

(٤) ممن اختاره الفراء والأخفش والطبري وابن خالويه والفارسي ومكي وأبو حيان. انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٥٢ -٢٥٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٤٣، وتفسير الطبري ٤/٢٢٦، وإعراب القراءات السبع ١/١٢٧، والحجة للقراء السبعة ٣/١٢١ -١٢٥، ومشكل إعراب القرآن ١/١٨٧، والبحر المحيط ٣/١٦٥.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٦ -٧، وإعراب القراءات السبع ١/١٢٧.

(٦) ممن ردها المبرد والزجاج والنحاس. انظر: الكامل ٢/٩٣١، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٦، وإعراب القرآن ١/٤٣١.

أمر الدين عظيم؛ لأن النبي ﷺ قال: لا تحلفوا بآبائكم، فكيف تساءلون به وبالرحم على ذا؟ رأيتُ أبا إسحاق إسماعيل بن إسحاق يذهبُ إلى أنَّ الحلف بغير الله أمر عظيم، وأنَّ ذلك خاصٌ لله - عزَّ وجلَّ - على ما أتت به الرواية"[(١)].

ويظهر مما سبق أن سبب ردّ القراءة هو أنهم وجدوا أن الظاهر فيها أن تكون الواو واو القسم، و(الأرحام) مقسم بها، وجواب القسم قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾، وهو أحد الأوجه المذكورة في القراءة.

لكنَّ الراجح فيما يظهر لي حملها على أنّ (الأرحام) معطوفة على الضمير المخفوض في (به)، والمعنى على ذلك: أنّ الأرحام يتساءل به، كقولهم: "أسألك بالله والرحم"[(٢)]، وتضعيف هذا الوجه بكون العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ضرورة هو مسألة مختلف فيها، والظاهر رجحان مذهب من أجاز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار في سعة الكلام[(٣)]، ويقويه قراءة ابن مسعود - رضي الله عنه - بإظهار الباء: ﴿تساءلون به وبالأرحام﴾، والأصل توافق القراءات[(٤)].

ومع ورود ما سبق عنه فقد نقل عنه الزجاج دفاعه عن بعض القراءات التي غلّطها بعض أهل العربية؛ لأنَّ الرواية عنده ثابتة، قال الزجاج: "وأخبرني إسماعيل بن إسحاقَ أنَّ نافعًا -رحمه الله - لم يقرأ بحرف إلا وأقلُّ ما قرأ به اثنان من قراء

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٦/٢. ونقله البغدادي في: خزانة الأدب ١٢٨/٥.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١ -٢٥٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٣/١، والدر المصون ٥٥٤/٣ -٥٥٥.

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة ١٢١/٣، وشرح التسهيل ٣٧٥/٣ -٣٧٦، وارتشاف الضرب ٢١٠٤/٤.

(٤) انظر: البحر المحيط ١٦٥/٣، والدر المصون ٥٥٥/٣.

المدينة، وله وجهٌ في العربية، فلا ينبغي أنْ يُردَّ"[١].

الموضع الثاني: توجيه قراءة: ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾

في قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ ﴾ [٢] قرأ الجمهور: ﴿المعَذِّرون﴾ بفتح العين وتشديد الذال مكسورة[٣]، وفي هذه القراءة توجيهان:

الأول: أنه من (اعتذر)، والأصل: (المعتذرون)؛ فأُدغمت التاء في الذال بعد نقل حركتها إلى العين وقلبها ذالاً، وهو قول الفراء والأخفش والزجاج[٤].

الثاني: أنَّه من (عذّر في الأمر)، إذا قصَّر فيه، ومعناه هنا: المظهر للعذر، ولا حقَّ له فيه، وهو قول ابن جني وغيره[٥].

ونقل النحاس عن المبرد وإسماعيل القاضي منعهما للتوجيه الأول، قال: "قال أبو العباس محمد بن يزيد: ولا يجوز أن يكون [الأصل][٦] فيه (المعتذرين)، ولا يجوز الإدغامُ فيقع اللبسُ.

وذكر إسماعيل بن إسحاق أنَّ الإدغامَ مجتنبٌ على قول الخليل وسيبويه، وأنَّ سياق الكلام يدلُّ على أنَّهم مذمومون لا عذر لهم. قال: لأنَّهم جاؤوا؛ ليؤذنَ لهم، ولو كانوا من الضعفاء والمرضى أو الذين لا يجدون ما ينفقون لم يحتاجوا أنْ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢١٦/١ -٢١٧.

(٢) التوبة: من الآية ٩٠.

(٣) انظر: النشر ٢٨٠/٢، والكامل في القراءات ص ٥٦٤.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٤٧/١، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦٣/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٦٤/٢، والبحر المحيط ٦٨/٥، والدر المصون ٩٦/٦.

(٥) انظر: المحتسب ٢٧٣/١، والفريد ٤٩٨/٢، والبحر المحيط ٦٨/٥، والدر المصون ٩٦/٦.

(٦) ساقطة من الأصل، والتصحيح من الجامع لأحكام القرآن ٣٢٩/١٠.

يستأذنوا"[١].

ويظهر من هذا النص أنَّ إسماعيل القاضي لم يرتض هذا التوجيه من جهة المعنى؛ لأنَّ ردَّ ﴿ المعَذِّرون ﴾ إلى (اعتذر) يقتضي عنده أنَّهم معذورون، وهم مذمومون، ولا عذر لهم. وما ذهب إليه فيه نظر؛ لما يأتي:

الأول: أنَّ هؤلاء المعذّرين قد اختلف فيهم؛ فمنهم من قال: إنهم مؤمنون وأعذارهم صادقة، ومنهم من قال: إنَّهم كافرون، وأعذارهم كذب[٢].

الثاني: أنَّ الاعتذار يكون بحق وبباطل، ولا يلزم في كل من اعتذر أن يقبل عذره، قال تعالى: ﴿ يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ ۚ قُل لَّا تَعْتَذِرُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ ﴾[٣]، قال: ﴿ يَعْتَذِرُونَ ﴾، ثم قال: ﴿ لَّا تَعْتَذِرُوا ﴾؛ أي: لا عذر لكم[٤].

الموضع الثالث: توجيه قراءة: ﴿ إنّ هذان لساحران ﴾

قال تعالى: ﴿ قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[٥].

قرأ جمهور السبعة: ﴿ إنّ هذان لساحران ﴾ بتشديد (إنَّ)[٦].

وهذه من القراءات المشكلة عند النحويين، ولهم في توجيهها أقوال كثيرة، منها

---

(١) إعراب القرآن ٢/٢٣٠. وانظر: الجامع لأحكام القرآن ١٠/٣٢٨ -٣٢٩.

(٢) انظر: البحر المحيط ٥/٦٩.

(٣) التوبة: من الآية ٩٤.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٤٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٤٦٤.

(٥) طه: من الآية ٦٣.

(٦) قرأ بتشديد (إنّ) نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم في رواية، وقرأ بالتخفيف عاصم في رواية، وقرأ ابن كثير بالتخفيف وتشديد النون من (هذان)، وقرأ أبو عمرو: ﴿إنّ هذين﴾. انظر: السبعة ٤١٩، والنشر ٢/٣٢٠ -٣٢١.

أنها وردت على لغة من يلزم المثنى الألف[١]، ومنها أن (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ)[٢]، ومنها أن اسم (إنَّ) ضمير الشأن؛ أي: إنه هذان لساحران، ومنها أن (هاء) للضمير، والتقدير: إنها ذان لساحران[٣]، ومنها أن تكون (هذان) مبنية، وألفها لازمة[٤].

وعزي إلى إسماعيل القاضي قول من الأقوال السالفة، وهو أن تكون (إنّ) في القراءة بمعنى (نعم)، و(هذان) مبتدأ، خبره (لساحران)[٥]، قال النحاس: "قال أبو جعفر: القراءة الأولى للعلماء فيها ستة أقوال؛ منها أنْ يكون (إنَّ) بمعنى (نعم) ... وإلى هذا القولِ كان محمد بن يزيد وإسماعيل بن إسحاق يذهبان. قال أبو جعفر: ورأيتُ أبا إسحاقَ وأبا الحسن علي بن سليمان يذهبان إليه"[٦].

ونُقل عن إسماعيل القاضي أيضًا أنَّه استحسن قولين آخرين؛ أحدهما للزجاج، والآخر لابن كيسان، وهما كالآتي:

الأول: التوجيه الذي استحسنه للزجاج: هو أن (إنّ) بمعنى (نعم)، واللام داخلة على مبتدأ محذوف، والتقدير: نعم، هذان لَهما ساحران.

قال الزجاج: "والذي عندي -والله أعلم- وكنتُ عرضتُه على عالمينا محمد

---

(١) ممن اختاره الأخفش والنحاس والأنباري وأبو حيان. انظر: معاني القرآن ٤٤٤/٢، وإعراب القرآن ٤٦/٣، والبيان ١٤٥/٢، والبحر المحيط ٢٣٨/٦.

(٢) عزي إلى المبرد والأخفش الصغير، واستحسنه الزجاج. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦٣/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٤٤/٣، وإعراب القراءات السبع ٣٧/٢، والجنى الداني ٣٩٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٦٦/٨.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٦/٣، والجامع لأحكام القرآن ٩٥/١٤ -٩٦.

(٥) انظر: إعراب القرآن ٤٤/٣، والجامع لأحكام القرآن ٩٢/١٤.

(٦) إعراب القرآن ٤٤/٣.

بن يزيد وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي، فقبلاه، وذكرا أنَّه أجودُ ما سمعاه في هذا، وهو (إنّ) قد وقعت موقعَ (نعم)، وأنَّ اللام وقعت موقعها، وأنَّ المعنى: هذان لهما ساحران"[(١)].

الثاني: التوجيه الذي استحسنه لابن كيسان: هو أنْ تكون (هذان) مبنية، وألفها لازمة، وعلة بنائها حملها على المفرد من أسماء الإشارة.

قال النحاس: "قال أبو جعفر: وسألتُ أبا الحسن بن كيسان عن هذه الآية، فقال: إنْ شئتَ أجبتُك بجواب النحويين، وإن شئتَ أجبتُك بقولي. فقلتُ: بقولك. فقال: سألني إسماعيل بن إسحاق عنها، فقلتُ: القولُ عندي أنَّه لما كان يقال: (هذا) في موضع الرفع والنصب والخفض على حال واحدة وكانت التثنيةُ يجبُ ألا يُغيّرَ لها الواحدُ= أُجريت التثنيةُ مُجرى الواحد. فقالَ: ما أحسنَ هذا لو تقدَّمك [أحدٌ][(٢)] بالقول به حتى يُؤنس به. فقلتُ: فيقولُ القاضي به حتى يُؤنسَ به، فتبسم"[(٣)].

والراجح في الآية - والله أعلم - حملها على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقا؛ لكثرة القائلين به، ولسلامته من العوارض القادحة[(٤)].

الموضع الرابع: توجيه قراءة: ﴿ سَقْفاً من فضة ﴾

في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٣/٣. وانظر: سر صناعة الإعراب ٣٨٠/١.

(٢) ساقطة من المطبوع، والتصحيح من: الجامع لأحكام القرآن ٩٦/١٤.

(٣) إعراب القرآن ٤٦/٣. ونقل النصَ القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٩٥/١٤ -٩٦.

(٤) للاستزادة ينظر: الحجة للقراء السبعة ٢٢٩/٥، وسر الصناعة ٣٨٠/١، ومشكل إعراب القرآن ٤٦٦/٢ -٤٦٨، والكشاف ٩٢/٤، والتبيان ٨٩٥/٢.

سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴾[١] قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿ سَقْفًا ﴾ - بفتح السين وإسكان القاف - بالإفراد، وقرأ باقي السبعة: ﴿ سُقُفًا ﴾ - بضم السين والقاف - بالجمع[٢].

ونقل النحاس عن إسماعيل القاضي توجيهه لقراءة ابن كثير وأبي عمرو مع استبعاده لها، وهو أنْ تكون (من) في قوله: ﴿ لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ ﴾ مرادًا به الواحد، قال النحاس: "فأمَّا قراءةُ من قرأ: ﴿ لبيوتهم سَقْفاً من فضة ﴾ فتأوَّلها إسماعيل بن إسحاق على أنَّ (مَنْ) لواحدٍ. قال: والمعنى: لجعلنا لكلِّ مَنْ كفر بالرحمن لبيوتهم سَقْفًا من فضة، إلا أنَّه استبعد هذه القراءة، وحكى أنَّ هذا متناولٌ بعيدٌ، واستدلَّ على أنَّ القراءةَ بالجمع أولى؛ لأنَّ بعده: (ومعارج) و(سرراً) و(أبواباً)[٣]، فكذا (سُقُف) بالجمعِ أولى"[٤].

واستبعد النحاس توجيه إسماعيل القاضي، وجعَل الأولى منه جعْل المفرد هنا دالاً على الجمع؛ لكونه اسم جنس، وقوله: ﴿ لبيوتهم ﴾ يدل على أنَّ لكل بيت سَقْفًا، وهو التوجيه الذي عليه جمهور المعربين كالفراء والزجاج والفارسي[٥].

والراجح اختيار الجمهور؛ إذ الحمل على توافق معنى القراءات أولى من الحمل على تعارضها.

---

(١) الزخرف: آية ٣٣.

(٢) انظر: السبعة ٥٨٥، والنشر ٢/٣٦٩.

(٣) يريد الآية التي بعدها في السورة، وهي قوله تعالى: ﴿ وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَابًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِئُونَ ﴾ ٣.

(٤) إعراب القرآن ٤/١٠٨.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٩٩، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/٤١٠، والحجة للقراء السبعة ٦/ ١٤٨. وانظر أيضًا: الكشاف ٥/٤٣٩، والبحر المحيط ٨/١٥، والدر المصون ٩/٥٨٥.

الموضع الخامس: توجيه قراءة: ﴿فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾

قال تعالى: ﴿فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[١]. ورد في هذه الآية قراءتان: الأولى: ﴿فاسعوا﴾، وهي القراءة المشهورة. والثانية: ﴿فامضوا﴾، وهي قراءة معزوة إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس - رضي الله عنهم - وغيرهم[٢].

ووُجهت القراءتان بالآتي:

أولاً: أن السعي والمضي متفقان في المعنى، والمقصود بهما هو الفعل والعمل والقصد، بدليل قوله: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[٣] وقوله: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾[٤]، والسعي هو العمل.

ثانيًا: أن السعي والمضي متفقان في المعنى، والمقصود بهما المشي على الأقدام.

ثالثًا: أن السعي هو شدة السير والبدار إليه[٥].

أما إسماعيل القاضي فقد عرض للتوجيهات السابقة في رواياتها المختلفة[٦]، ثم ذكر رأيه في القراءة الشاذة قائلاً: "قراءة من قرأه: ﴿فامضوا إلى ذكر الله﴾ غير منكر؛

---

(١) الجمعة: من الآية ٩.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١٥٦/٣، ومعاني القرآن وإعرابه ١٧١/٥، وشواذ ابن خالويه ١٥٦، والمحتسب ٣٢١/٢ -٣٢٢.

(٣) النجم: ٣٩.

(٤) الليل: ٤.

(٥) انظر التوجيهات في: تأويل مشكل القرآن ٥٠٩، والكشاف ١١٨/٦، والمحرر الوجيز ٣٠٩/٥، والبحر المحيط ٢٦٥/٨.

(٦) انظر: أحكام القرآن ١٩٣ -٢٠١، في الآثار ذوات الأرقام (٣٠٢ -٣٢٧).

لتقارب المعنى فيها وفي قراءة من قرأ: ﴿ فاسعوا إلى ذكر الله﴾"[١].

ثم بيّن علة اختلاف القراء في القراءات، وهي أن هذا الاختلاف كان قبل أن يُجمع الناس على مصحف واحد في هذا وما أشبهه، مستشهدًا بأنه روي عن النبي ﷺ: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف"[٢]، فكان التوسيع على الناس في اختلافهم في بعض الألفاظ إذا تقاربت المعاني. أما بعد جمع الناس على مصحف واحد فإن القراءة كانت على ذلك اللفظ.

ثم ضعّف إسماعيل القاضي رواية من روى أن عمر أنكر على أُبيٍّ - رضي الله عنه - قراءته: ﴿□فاسعوا إلى ذكر الله ﴾، وأنه قال: "أُبيٌّ أقرؤنا للمنسوخ"[٣]= بأمور:

الأول: أن هذا الموضع ليس فيه ناسخ ولا منسوخ.

الثاني: ما رواه القاضي عن أبي العالية[٤] من أن أبيًّا كان يقرؤها: ﴿ فامضوا إلى ذكر الله ﴾.

---

(١) أحكام القرآن ٢٠١.

(٢) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ فاقرؤوا ما تيسر منه ﴾، رقم الحديث (٧٥٥٠) ص١٤٤١. وصحيح مسلم، كتاب فضائل القرآن وما يتعلق به، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف وبيان معناها، رقم الحديث (١٨٩٩) ص٣٢٩.

(٣) نص الرواية: "حدثنا علي، قال حدثنا جرير بن عبد الحميد، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: كتب خرشة بن الحر في لوح سورة الجمعة، فقرأه عمر، فإذا فيه: ﴿ فاسعوا إلى ذكر الله ﴾، فقال عمر: من كتب هذه الآية؟ قالوا: خرشة، قال خرشة: أمْلَه عليَّ أبيَّ بن كعب، قال: فقال عمر: فامحه واكتب: ﴿ فامضوا إلى ذكر الله ﴾؛ فإن أُبيًّا أقرؤنا للمنسوخ". أحكام القرآن ١٩٤، الرواية (٣٠٤).

(٤) ص١٩٥، الرواية (٣٠٧).

الثالث: أن الحديث ضعيف مرسل. ومثله في الضعف ما رواه الأعمش عن إبراهيم عن ابن مسعود أنه قال: "لو قرأتها: ﴿ فاسعوا إلى ذكر الله ﴾ لسعيت حتى يسقط ردائي".

وختم القاضي بأن المسلمين أجمعوا على قراءة: ﴿ فاسعوا ﴾، وأن السعي إنما هو الفعل والذهاب، لا السعي على الأقدام ولو لم يكن إلا بسعي الناس على أقدامهم؛ ولأن عمر وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما لم يكونا ليُذهَب عنهما ما قد فهمه الناس وأجمعوا عليه في هذه الآية[١].

الموضع السادس: توجيه قراءة: ﴿ ثم نتبعْهم ﴾ بالجزم

قال تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٦ ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ ٱلْآخِرِينَ﴾[٢].

قرأ الجمهور برفع ﴿ نُتْبِعُهُمُ ﴾ على وجه الإخبار عن المستقبل؛ أي: ثم نحن نتبعُهم الآخرين، وقرأ الأعرج وجماعة من القراء بجزم ﴿ نتبعهم ﴾[٣].

أنكر قراءةَ الأعرج جماعةٌ منهم القاضي، قال النحاس: "جزمَ ﴿ نتبعْهم ﴾؛ لأنَّه عطفَ على (نُهلك). قال أبو جعفر: هذا لحن. وقال أبو حاتم: هذا لحن. وذكر إسماعيل أنَّه لا يجوزُ"[٤].

والظاهر أنَّ سبب تلحين القراءة أو عدم جوازها هو من جهة المعنى؛ لأنَّ العطف يقتضي أن يكون المعنى: أهلكنا الأولين ثم أتبعناهم الآخرين في الهلاك، وليس المعنى كذلك؛ لأن إهلاك الاخرين لم يقع بعد[١].

---

(١) انظر: أحكام القرآن ٢٠١ - ٢٠٢.

(٢) المرسلات: ١٦ -١٧.

(٣) انظر: المحتسب ٣٤٦/٢، والكامل في القراءات ص ٦٥٦.

(٤) إعراب القرآن ١١٦/٥.

والراجح أن العطف جائز؛ والمعنى أنَّه أهلك قوماً بعد قوم على اختلاف أوقات المرسلين إليهم، فأهلك قوم نوح وعاد وثمود، ثم أتبعهم بالآخرين كقوم إبراهيم وشعيب ولوط[٢].

وفي القراءة وجه آخر يوافق قراءة الجمهور في المعنى، وهو أن يكون الفعل مرفوعاً، وسكن تخفيفاً لأجل توالي الحركات[٣].

ومما يقوّي حملها على الاستئناف قراءة: ﴿ ثم سنتبعُهم ﴾ بسين التنفيس[٤].

الموضع السابع: توجيه فتح عين الفعل (يأبى)

قال تعالى: ﴿ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ ﴾[٥].

مما يتصل بما سبق توجيه فتح عين الفعل (يأبى)؛ إذ إن: (أَبى يأبَى) مما شذ عن القياس؛ لمجيئه على (فعَل يفعَل) بفتح العين من الماضي والمستقبل، وليست عينه ولا لامه من حروف الحلق، وكان قياسه: يأبِي مثل يأتِي[٦].

وفي تعليل خروج (يأبى) عن القياس أقوال؛ إذ قيل: إنَّهم شبهوا همزة (أبى) - وهي فاء الفعل - بالهمزة التي تكون لام الفعل في مثل: (قرأ يقرأ)[٧]. وقيل:

=

(١) انظر: الفريد ٤/٦٠٠، والدر المصون ١٠/٦٣٤.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٢٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٥٦٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٢٦٧، وإعراب القرآن للنحاس ٥/١١٦، والمحتسب ٢/٣٤٦.

(٣) انظر: المحتسب ٢/٣٤٦، وإعراب القراءات الشواذ ٢/٦٦٣، والدر المصون ١٠/٦٣٤.

(٤) انظر: الفريد ٤/٦٠٠، والدر المصون ١٠/٦٣٤.

(٥) البقرة: من الآية ٢٨٢.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٠٨.

(٧) انظر: الكتاب ٤/١٠٥، والأصول ٣/١٠٤.

إنَّ (أبى يأبى) من باب تداخل اللغات؛ لأنه قد قيل: (أبِي يأبَى)، فاستغني بمضارع (أبِي) -بالكسر- عن مضارع (أبَى) -بالفتح-[١]. وقيل: إنَّ (أبَى) حُمل على (منَع)؛ لأن الإباء نظير المنع، كما حمل (يذَر) على (يدَع)، لاتّفاقهما في المعنى، وإن لم يكن في (يذر) حرفٌ حلقيّ[٢].

ونقل الزجاج عن إسماعيل القاضي أنَّ علة فتح عين الفعل المضارع (يأبى) هي مشابهة الألف حروف الحلق، وتابعه في هذه العلة بعض النحويين[٣].

قال الزجاج: "و(أبَى يأبَى) في اللغة منفردٌ لم يأتِ مثلُه إلا (قلَى يقلَى) ... وهذا غير معروف إلا أنْ يكون في موضع العين من الفعل أو اللام حرفٌ من حروف الحلق، وقد بيَّناها. ولكنَّ القولَ فيه أنَّ الألف في (أبَى) أشبهت الهمزة، فجاء (يفعَل) مفتوحًا لهذه العلّة، وهذا القولُ لإسماعيل بن إسحاق، ومثله: (قلَى يقلَى)"[٤].

ونقل النحاس قول الزجاج السابق، ثم علق عليه بقوله: "قال أبو جعفر: ولا أعلم أنَّ أبا إسحاق روى عن إسماعيل نحوًا غيرَ هذا الحرف"[٥].

وخالف بعض النحويين كابن الشجري والرضي إسماعيلَ القاضي ومن تابعه في تعليلهم؛ لأنَّ ألفات الأفعال لسن بأصول، وإنما هنَّ منقلبات عن ياء أو واو، وألف (يأبى) وُجدت بعد وجود الفتحة الملاصقة لها، فلولا الفتحة لم تصر الياء ألفًا،

---

(١) انظر: المحتسب ١/١٢١، والدر المصون ١/٢٧٧.

(٢) انظر: المسائل الحلبيات ص ١٢٢، وأمالي ابن الشجري ١/٢٠٩.

(٣) كالفارسي وابن عصفور. انظر: المسائل الحلبيات ص ١٢٢، والممتع لابن عصفور ٢/٥٣٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٦٢. وانظر أيضًا في: تذكرة النحاة ص ٥٨١، والخزانة ٣/١٨.

(٥) إعراب القرآن ١/٢١٣.

والفتحة في (يمَنَع) و(يبدَأ) ونحوهما حدثت بعد وجود حرف الحلق[١].

وتعليل ابن الشجري والرضي قوي، يُضعِف القول السابق.

المطلب الثالث: بيان معنى القراءة

مما يتصل بهذا المبحث آيتان في كل منهما قراءتان، وردتا في كلام إسماعيل القاضي، ذكر في الآية الأولى معنى إحدى القراءتين، وسكت عن الأخرى التي ضعّفها بعض العلماء، وأورد في الآية الثانية القراءتين ذاكرًا معنى كل واحدة منهما بلا ترجيح. والتفصيل كالآتي:

الموضع الأول: معنى قراءة: ﴿ عاقدت ﴾

في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ عَقَدَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ فَـَٔاتُوهُمۡ نَصِيبَهُمۡ﴾[٢] قراءتان سبعيتان: الأولى: ﴿ عقدت ﴾، والثانية: ﴿ عاقدت ﴾[٣].

وقد أورد القاضي قراءة: ﴿ والذين عاقدَتْ أيمانكم ﴾ ، فنقل الروايات الواردة في معنى الآية[٤] دون تضعيف للقراءة الأخرى، قال: " ﴿ والذين عاقدَتْ أيمانكم ﴾ ، قال سفيان: هكذا قرأ مجاهد: ﴿ والذين عاقدت أيمانكم فأتوهم نصيبهم ﴾ ، قال: من العقل، والنصر، والرفادة"[٥].

واستبعد النحاس قراءة: ﴿ عقَدت ﴾ ؛ لأن المعاقدة لا تكون إلا من اثنين

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٠٩، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٢٣.

(٢) النساء: ٣٣.

(٣) الأولى قراءة عاصم وحمزة والكسائي، والثانية قراءة باقي السبعة. انظر: السبعة ٢٣٣، والنشر٢/ ٢٤٩.

(٤) انظر: أحكام القرآن ١٠٢ - ١٠٤، والرويات هي (٨٢ -٨٩).

(٥) أحكام القرآن ١٠١.

فصاعدًا، فبابها (فاعَلَ) ، وأجازها على غموض في العربية، ويكون التقدير فيه: والذين عقدت أيمانكم الحلف، وتعدى إلى مفعولين، وتقديره: عقدت لهم أيمانكم الحلف، ثم حذف اللام، وحذف المفعول الأول؛ لأنه متصل في الصلة[١].

ولا يظهر إشكال في القراءة؛ إذ إنها سبعية، ومعناها سائغ، وهو: والذين عقدت أيمانكم الحلف بينكم وبينهم، قال الطبري: "قال أبو جعفر: والذي نقول به في ذلك: إنهما قراءتان معروفتان مستفيضتان في قراءة أمصار المسلمين بمعنى واحد"[٢].

الموضع الثاني: معنى قراءة: ﴿ تَهْجُرون ﴾ وقراءة: ﴿ تُهْجِرون ﴾

قال الله تعالى: ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴾[٣].

في قوله: ﴿ تَهْجُرُونَ ﴾ قراءتان سبعيتان، الأولى: ﴿ تَهْجرون ﴾؛ بفتح التاء وضم الجيم، والثانية: ﴿ تُهجِرون ﴾؛ بضم التاء وكسر الجيم[٤].

أما القراءة الأولى: ﴿ تَهْجرون ﴾ فتحتمل أن تكون من الهَجْر، وهو القطع والصد، وتحتمل أنها من الهَجَر وهو الهذيان. وعلى المعنى الأول فهي بحاجة إلى

---

(١) انظر: إعراب القرآن ٤٥١/١. وللمزيد ينظر: تفسير الطبري ٢٧٩/٨، والتبيان في إعراب القرآن ٣٥٣/١، والمحرر الوجيز ٤٦/٢، والجامع لأحكام القرآن ٢٧٧/٦، والبحر المحيط ٢٤٨/٣، والدر المصون ٦٦٩/٣ -٦٧٠.

(٢) تفسير الطبري ٢٧٢/٨.

(٣) المؤمنون: ٦٧.

(٤) القراءة الأولى هي قراءة السبعة إلا نافعًا، والثانية هي قراءة نافع وحده. انظر: السبعة ٤٤٦، والنشر ٣٢٩/٢.

مفعول به، وعلى المعنى الثاني لا مفعول لها. وأما القراءة الثانية فهي من: أهجر إهجارًا؛ أي: أفحش في منطقه[١].

وقد أورد إسماعيل القاضي القراءتين، مبينًا معنى الآية على كل قراءة منهما، قال: "من قرأها: ﴿ تَهْجرون ﴾ - بنصب التاء وضم الجيم - فإنه ذهب إلى التخليط من الكلام، كما يقال: هَجَرَ المريضُ إذا هذى. وأما من قرأها: ﴿ تُهْجِرون ﴾ - بضم التاء وكسر الجيم - فإنه ذهب إلى القول الفاحش"[٢].

وعلى كل ما تقدم تكون القراءة الأولى من الفعل الثلاثي (هجر)، والقراءة الثانية من الفعل الرباعي (أهجر).

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٨/٤، ومعاني القرآن للنحاس ٤٧٦/٤، والمحرر الوجيز ١٥٠/٤، والتبيان ٩٥٨/٢ -٩٥٩، والكشاف ٢٣٩/٤، والجامع لأحكام القرآن ٦٧/١٥، والبحر المحيط ٣٨١/٦، والدر المصون ٣٥٩/٨.

(٢) أحكام القرآن ١٤٤.

المبحث الثاني: تفسيره اللغوي

سبق أن ذكرت أن لإسماعيل القاضي كتابًا كبيرًا في (معاني القرآن وإعرابه) لم يصلنا، وقد أثنى العلماء عليه، ومرد ذلك ما أودعه من علم لغوي فسر به القرآن وأورد معانيه على ما تقتضيه اللغة في نحوها وصرفها ودلالتها. وسأورد هنا ما وصلنا من مواضع دالة على ما تقدم:

الموضع الأول: التفريق بين الإحصار والحصر

قال تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾[(١)].

وروي في الحديث روايتان: الأولى: "حصر"، والثانية: "أحصر"[(٢)].

وقد اختلف العلماء اختلافًا كبيرًا[(٣)] في دلالة الفعلين على ثلاثة أقوال[(٤)]:

الأول: أن (أُحْصِر) يكون بالمرض والعدو، و(حَصَره) يكون بالعدو، ومنه: "فلما حصر"، و"كنا محاصرين حصن خيبر"؛ أي: مانعيهم الخروج.

الثاني: أن (الإحصار) يكون بالمرض، و(الحصر) يكون بالعدو ونحوه.

الثالث: أن (الإحصار) هو المنع والحبس من كل شيء، سواءٌ أكان عدوًّا أو

---

(١) البقرة: من الآية ١٩٦.

(٢) انظر: صحيح البخاري، كتاب المحصر، باب (إذا أحصر المعتمر)، رقم الحديث (١٨٠٩) ص٣٤٤، وصحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب صلح الحديبية، رقم الحديث (٤٦٣١) ص٧٩٥، ومشارق الأنوار ٢٠٥/١، وفتح الباري ٣/٤، وعمدة القاري ١٤٠/١٠.

(٣) قال ابن العربي: "هذه آية مُشكلة، عُضلة من العضل". أحكام القرآن ١٧٠/١.

(٤) تنظر الأقوال في: تفسير الطبري ٢١/٤ -٢٦، والكشاف ٤٠١/١ -٤٠٢، والمحرر الوجيز ٢٦٦/١ -٢٦٧، وتفسير ابن كثير ٢٢٨/٢، والجامع لأحكام القرآن ٢٧٢/٣ -٢٧٥، والدر المصون ٣١٣/٢، وأضواء البيان ١٤٦/١ -١٥٢.

مرضًا أو غيرهما.

أما إسماعيل القاضي فاختار الرأي الثاني، قال: "الظاهر في اللغة أن الإحصار بالمرض الذي يحبس عن الحج، وأن الحصر بالعدو"(١).

ورجّح اختياره الزجاج، قال: "والحق في هذا ما عليه أهل اللغة من أنه يقال للذي يمنعه الخوف والمرض (أُحصر)، وللمحبوس (حُصر). وإنما كان ذلك هو الحق لأن الرجل إذا امتنع من التصرف فقد حبس نفسه، فكأن المرض أحبسه؛ أي: جعله يحبس نفسه"(٢).

الموضع الثاني: تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾(٣).

في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ ذكر بعض العلماء إجماع المفسرين على أن القصدَ النهيُ عن أن يقتل بعض الناس بعضًا، وأضاف القتل إلى أنفسهم؛ لأنهم كنفس واحدة، أو من جنس واحد، ولأنه إذا قَتل قُتل على سبيل القصاص، وكأنه هو الذي قتل نفسه(٤).

ووافق إسماعيل القاضي الجمهور، واستشهد له بآية أخرى وحديث مؤيدين لهذا المعنى، قال: "وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾؛ أي: لا يقتل بعضكم بعضًا، قال

---

(١) مشارق الأنوار ٢٠٥/١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢٦٧/١.

(٣) النساء: ٢٩.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٧٠/٢ -٧١، والمحرر الوجيز ٤٢/٢، والكشاف ٦٢/٢، والجامع لأحكام القرآن ٢٥٩/٦.

الله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ﴾[(١)]، وقد ذكرنا هذا النحو قبل هذا الموضع. وقد قال النبي ﷺ في حجة الوداع: (فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا)؛ أي: دماء بعضكم على بعض"[(٢)].

وذكر القرطبي أن اللفظ يحتمل أن يقتل الرجل نفسه بقصد منه للقتل في الحرص على الدنيا، واحتج عمرو بن العاص بالآية حين امتنع عن الاغتسال بالماء البارد حين أجنب في غزوة ذات السلاسل خوفًا على نفسه، وأقره النبي ﷺ ولم يقل شيئًا[(٣)].

وأشار أبو حيان إلى أن ما ذكر من إجماع المفسرين ليس على إطلاقه، فقد وقع فيه الخلاف، وأنه يحتمل أن يُراد به مجاز القتل لا حقيقته؛ أي: يأكل المال بالباطل، أو بطلب المال والانهماك فيه، أو يفعل المعاصي ويستمر عليها، فيكون المقصود بالقتل الهلاك مجازًا[(٤)].

الموضع الثالث: مرجع الضمير في قوله: ﴿مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾

قال تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ﴾[(٥)].

---

(١) البقرة: ٨٥.

(٢) أحكام القرآن ٧٠ -٧١. والحديث في صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب "لا ترجعوا بعدي كفارًا..." رقم الحديث (٧٠٧٨) ص١٣٥٢.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٥٩/٦.

(٤) انظر: البحر المحيط ٢٤٢/٣.

(٥) النحل: ٦٦.

اختلف العلماء في مرجع الضمير في قوله: ﴿مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾، فالأكثرون ذهبوا إلى أنَّه عائد إلى (الأنعام)، والأنعام يجوز فيها التذكير والتأنيث؛ بدليل قوله في موضع آخر: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا [١]﴾[٢].

وفي الآية أقوال أخرى، منها أن الهاء تعود على البعض؛ لأن (مِن) دلت على التبعيض، وهو الذي له لبن منها. ومنها أن الهاء تعود على المذكور؛ أي: نسقيكم مما في بطون المذكور. ومنها أن الهاء تعود على النعَم؛ لأن الأنعام والنعَم سواء في المعنى[٣].

أما إسماعيل القاضي فذهب إلى أنَّه راجع إلى ذكَر النَّعَم خاصة (الفحل)، واستدل به على أنَّ اللبن في الرضاع للفحل[٤]، قال: "إنما جيء به مذكّرًا؛ لأنه راجع إلى ذكر النَّعَمِ؛ لأن اللبن للذَّكَر محسوب، ولذلك قضى النبي ﷺ بأن لبن الفحل يُحَرِّم حين أنكرته عائشة"[٥].

واعتبار لبن الفحل في التحريم لا شك فيه، لكنَّ استنباط التحريم من عود الضمير لمذكر فيه تكلف؛ لأن اللبن وإن نسب إلى الفحل فقد جمع البطون، وليس

---

(١) المؤمنون: من الآية ٢١.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٠١/٢، ٥١٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٠٩/٣، ومشكل إعراب القرآن ٤٢١/١.

(٣) تراجع الأقوال في: معاني القرآن للفراء ١٠٨/٢ -١٠٩، ومجاز القرآن ٣٦٢/١، ومشكل إعراب القرآن ٤٢١/١ -٤٢٢، والكشاف ٤٤٦/٣، والتبيان في إعراب القرآن ٨٠٠/٢ - ٨٠١، والجامع لأحكام القرآن ٣٥١/١٢ -٣٥٢، والدر المصون ٢٥٥/٧ -٢٥٧.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ٤٢٣/١، والجامع لأحكام القرآن ١٢٤/١٠.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٣٥٢/١٢.

فحل الأنعام واحدًا ولا للواحد بطون، والظاهر ما ذهب إليه الأكثرون[١].

الموضع الرابع: دلالة (الطائفة) على الجماعة

قال تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٢].

اختلف العلماء في دلالة الطائفة، فنُقل عن مجاهد أن أقل الطائفة رجل واحد، ونقل عن عطاء أن أقل الطائفة رجلان، وعن الزهري أن أقل الطائفة ثلاثة رجال، وعن الليث أن أقل الطائفة أربعة رجال[٣].

وعن مجاهد أنه قال في هذه الآية: "الطائفة من الواحد من الألف". قال شعبة: ثم قرأ أبو بشر هذه: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ[٤]﴾[٥].

ومنع القاضي قول مجاهد قائلاً: "الذي تأول في طائفة أنه رجل فما فوق وتلا قول الله: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ فليس الوجه فيه - والله أعلم - على ما تأول"[٦].

وعلّل القاضي ذلك بأن دلالة لفظ (طائفة) تقع على الجماعة، أما دخول الواحد فيهم فإنما هي دلالة بالمعنى لا اللفظ؛ لأنه إذا فعل الواحد فعلا يُوجب عليه

---

(١) انظر: التبيان ٨٠١/٢، والدر المصون ٢٥٧/٧، وأضواء البيان ٣٥٧/٣ -٣٥٨.

(٢) النور: من الآية ٢.

(٣) تنظر هذه الأقوال منسوبة إلى قائليها في: أحكام القرآن للقاضي ١٥٨ -١٦٢. وينظر: تفسير الطبري ٦٨/١٨ -٧٠، والكشاف ٢٦٤/٤ -٢٦٥، والجامع لأحكام القرآن ١١٣/١٥ - ١١٤.

(٤) الحجرات: من الآية ٩.

(٥) انظر: أحكام القرآن للقاضي ١٥٩، وتفسير الطبري ٦٩/١٨.

(٦) أحكام القرآن ١٦٣.

ذلك المعنى دخل فيه. واستدل على أن اللفظ للجماعة بقوله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [1]، وهو هنا قد أتى اللفظ بتأنيث الجماعة، واللفظ في الآية (بغت، تبغي، تفيء) على الجماعة.

وخرّج القاضي ما روي عن محمد بن كعب في قوله: ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ﴾ أنه كان رجلاً = بأن اللفظ إنما خرج مخرج الجماعة، والسياق شاهد لذلك؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾ [2]، فعُلم أنهم جماعة، وأنه إن عفا عن طائفة قد تابت فإنه يعذب الطائفة التي لم تتب، سواء أكان رجلاً أم أكثر من رجل في الفريقين؛ كلهم يدخلون في هذا المعنى؛ إذ كانوا إنما يستحقون ذلك بأفعالهم.

ثم عاد القاضي إلى آية النور موضع الخلاف، وقرّر أن الطائفة هي الجماعة، مبينًا أن الطائفة التي تحضر عذاب الزاني لم يحضروا لفعل كان منهم في أنفسهم، وإنما أُحضروا ليكونوا شهودًا لعذاب غيرهم، فإن كان الواحد من الشهود يقوم مقام الجماعة فينبغي أن يقاس عليه، وإن لم يكن يقوم مقامهم خرج من حكمهم بالمعنى واللفظ جميعًا:

- فأما المعنى فالشاهد الواحد لا يقوم مقام الجماعة من الشهود؛ لأن هذا الأمر يحتاج فيه إلى حضور الشهود الأربعة كما هو متقرر.

- وأما اللفظ فإن لفظ (الطائفة) في القرآن يطلق على الجماعة، واستدل

---

(١) الحجرات: من الآية ٩.

(٢) التوبة: ٦٥ -٦٦.

بعدد من الآيات مصداقًا لذلك؛ وهي قوله تعالى: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾ [١]، ويقال: إنهم بنو سلمة وبنو الحارثة. وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [٢]. وقوله تعالى: ﴿لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ [٣].

وكذلك يطلق لفظ الطائفة فيما يتعارفه الناس بينهم على الجماعة، ولو قال رجل: رأيت في موضع كذا طائفة من الناس، علم الناس أنه يعني جماعة[٤].

ويلحظ هنا أن القاضي استدل بالدلالة اللغوية، واستشهد لها بما ورد في القرآن الكريم وبما وقع في عرف الناس من استعمالهم لها بهذا المعنى[٥]. وهذا الترجيح متوجِّه لقيام الدليل عليه.

الموضع الخامس: دلالة (الولي) على الوارث من الذكور

قال تعالى: ﴿٣٣ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا ٣﴾ [٦].

اختلف العلماء في الولي؛ فمنهم من قال: هو الوارث فيشمل الذكر والأنثى؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [٧]، وقوله: ﴿وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ

---

(١) آل عمران: ١٢٢.

(٢) الأنفال: ٧.

(٣) النساء: ١١٣.

(٤) انظر: أحكام القرآن ١٦٣ -١٦٥.

(٥) انظر: تفسير ابن كثير ١٠/١٦٤ -١٦٥، والتحرير والتنوير ١٨/١٥٢.

(٦) الإسراء: ٣٣.

(٧) التوبة: من الآية ٧١.

بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٖ[١]﴾[٢].

وذهب إسماعيل القاضي إلى أن النساء لا يدخلن؛ لأن الولي ظاهره التذكير، وما ذهب إليه قول للمالكية[٣]. قال القرطبي: "وذكر إسماعيل بن إسحاق في قوله تعالى: ٤ فَقَدۡ جَعَلۡنَا لِوَلِيِّهِۦ ٣ ما يدل على خروج المرأة عن مطلق لفظ الولي، فلا جرم، ليس للنساء حق في القصاص لذلك، ولا أثر لعفوها، وليس لها الاستيفاء"[٤].

الموضع السادس: تناوب حروف الجر: وقوع اللام بمعنى (في)

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مِّن قَبۡلِ أَن يَتَمَآسَّاۚ ذَٰلِكُمۡ تُوعَظُونَ بِهِۦۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾[٥].

اختلف العلماء في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ﴾ وأشكل عليهم مراده، ومما فسّر به أنه العودة إلى غشيان المرأة، والعود لمسّها، والإصابة[٦]، وهذا التفسير هو الظاهر، وأشار إليه القاضي بقوله: "فكانت جملة هذه الأحاديث تدل على أن الرجل بعد أن كان منه من الظهار ما كان قد أراد العودة إليها، وعلى هذا جاء التفسير"[٧].

---

(١) الأنفال: من الآية ٧٥.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٤٥٣/٣، والجامع لأحكام القرآن ٧٣/١٣، وأضواء البيان ٦٤٤/٣.

(٣) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ١٩٥/٣ -١٩٦، وأضواء البيان ٦٤٢/٣ -٦٤٣.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٧٣/١٣.

(٥) المجادلة: ٣.

(٦) انظر: أحكام القرآن ١٧٧ -١٧٨، الآثار (٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤). وانظر أيضًا: معاني القرآن وإعرابه ١٣٤/٥ -١٣٥، والجامع لأحكام القرآن ٢٩٣/٢٠ -٢٩٦، وتفسير ابن كثير ٤٤٨/١٣ -٤٤٩، والدر المصون ٢٦٤/١٠ -٢٦٧.

(٧) أحكام القرآن ١٧٧.

ثم نقل أثرًا عن أبي العالية فيه تفسير آخر، وهو تفسير: ﴿يَعُودُونَ لِمَا﴾ بقوله: "أي يرجع فيه". وبيّن القاضي أن معنى الرجوع فيه هو: الرجوع عنه، كما يقال: عاد في هبته ورجع عن هبته؛ أي: رجع عنه، أو رجعت في قولي ورجعت عنه. وهذا القول أجازه الفراء أيضًا[١].

واستدل القاضي لهذا التفسير بأن حروف الجر تنوب عن بعض، قال: "وبعض حروف الإضافة الأصلية قد تبدل من بعض، كقوله: نزلت به ونزلت عليه"[٢].

ثم استشهد لنيابة بعض الحروف عن بعض بالآتي:

الأول: تناوب (في) مع (على)، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [٣] وقوله: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [٤]؛ إذ قال في موضع: ﴿فيها﴾، وفي موضع: ﴿عليها﴾.

الثاني: وقوع (في) بمعنى (على)، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [٥]؛ أي: على جذوع النخل.

الثالث: وقوع (مِن) بمعنى الباء، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [٦]؛ أي: بأمر الله.

ثم بيّن أن معنى التفسيرين واحد، قال: "وهذا التفسير الذي في حديث أبي

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١٣٩/٣.

(٢) أحكام القرآن ١٧٩.

(٣) المؤمنون: ٢٧.

(٤) طه: ٧١

(٥) الرعد: ١١.

(٦) الطور: ٣٨.

العالية يرجع إلى قول من قال: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ أي: الغشيان؛ لأنه إذا قصد لأن يغشى فقد قصد إلى إبطال ما كان منه التحريم، فقد عاد في ذلك القول الذي لفظ به من التحريم، ثم يريد الرجوع عنه"[(١)].

والقول بوقوع اللام بمعنى (في) ذكره بعض العلماء[(٢)]، ولكن الأولى أن تُحمل الآية على ظاهرها الذي اختاره أغلب العلماء، والله أعلم.

الموضع السابع: دلالة (ثم) على التراخي

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[(٣)].

في هذه الآية نقل القاضي رأيًا محكيًا عن الشافعي أنه قال: "إذا ظاهر الرجل ثم لم يطلق طلاقا متصلاً بالظهار فقد وجبت عليه الكفارة"[(٤)].

وأبطله القاضي من وجوه عدة، منها أن الوارد في الآية (ثم)، وهي إنما تقع بعد الشيء على تراخ وغير مقاربة، أما المقاربة فإنها يُدل عليها بالفاء لا بـ(ثم)[(٥)].

---

(١) أحكام القرآن للقاضي ١٨٠. وانظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٩٧/٢٠.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٧٥/١١. واستشهد له بقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: من الآية ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: من الآية ١٨٧].

(٣) المجادلة: ٣.

(٤) للمزيد انظر: معرفة السنن والآثار ١١٤/١١ -١١٥، والجامع لأحكام القرآن ٢٩٤/٢٠، والدر المصون ٢٦٥/١٠.

(٥) انظر: أحكام القرآن للقاضي ١٨٠. وانظر أيضًا: الجامع لأحكام القرآن ٢٩٦/٢٠.

الموضع الثامن: معنى (الحواريين) في الآية

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ لِلۡحَوَارِيِّـۧنَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ (١).

أورد القاضي الروايات في معنى الحواريين(٢)، وخلاصتها: أن الحواري الوزير، وأن الحواريين الغسّالون الذين يحورون الثياب؛ أي يغسلونها، وأن الحواريين هم صفوة الأنبياء صلوات الله عليهم، وأن الحواريات هن النساء اللاتي لا ينزلن البادية وينزلن القرى(٣).

ثم أرجع القاضي هذه المعاني إلى دلالة لغوية واحدة هي الحقيقة فيه، وهي أن الأصل أنهم سموا بذلك لتبييض الثياب، ثم اشتقت منها الدلالات الأخرى، قال: "يمكن أن يكون الحواريون سُموا بهذا الاسم في الأصل لتبييض الثياب، ثم نصروا الله - عز وجل - ورسوله، فصار هذا الاسم واقعًا لكل ناصرٍ لله ولرسوله"، وعلّل له بأن تبييض الثوب تنظيف له، فيجوز أن يُسمَّى كل من كان نقيا بهذا الاسم.

وكذلك أرجع قول من قال: إنهم صفوة الأنبياء أو النساء إلى الدلالة الأولى، قال: "وكذلك قول من قال: هم صفوة الأنبياء؛ لأن الصافي هو النقي النظيف. وأحسب أنهم سموا النساء اللاتي تنزل القرى حواريات؛ لأنهن أشد بياضًا من نساء

---

(١) الصف: من الآية ١٤.

(٢) انظر: أحكام القرآن ١٨٣ - ١٨٦، الروايات (٢٨٧ -٢٩٠).

(٣) تنظر هذه الأقوال في: العين ٢٨٧/٣ -٢٨٨ (حور)، ومعاني القرآن للفراء ٢١٨/١، ومعاني القرآن للزجاج ١٦٤/٥ -١٦٥، ومعاني القرآن للنحاس ٤٠٦/١ -٤٠٧، وتهذيب اللغة ٢٢٧/٥ -٢٢٨ (حور)، والجامع لأحكام القرآن ٤٤٩/٢٠، وتفسير ابن كثير ٥٥٠/١٣.

البادية. وأحسب أن الحواري إنما سمي لشدة بياضه"[١].

وهذا فقه منه للدلالة الأولى للأصل اللغوي الذي يتولد منه المعاني المختلفة التي يحتملها السياق، ثم تكون المرجحات بحسب ما يقتضيه المقام، وقد نحا هذا النحو الزجاج؛ إذ ذكر الأقوال في الآية ثم ختم بقوله: "وتأويله في الناس أنه الذي إذا رُجع في اختياره مرة بعد مرة وُجد نقيا من العيوب؛ فأصل التحوير في اللغة من: حار يحور، وهو الرجوع والترجيع"[٢].

الموضع التاسع: حمل الفعل ﴿وَذَرُوا۟ ٱلْبَيْعَ﴾ على ظاهره وأنَّه يقتضي الوجوب

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا۟ ٱلْبَيْعَ﴾[٣].

ورد النهي عن البيع في هذه الآية، وغالب العلماء على أن النهي يقتضي التحريم، وأن البيع مفسوخ ردعًا للمخالف. ورأى بعضُ العلماء البيعَ في الوقت المذكور جائزًا، وتأول النهي عنه أنه من باب الندب؛ مستدلاً بقوله: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، وهو مذهب الشافعي؛ فإن البيع منعقد عنده غير فاسد؛ وعلله بعضهم بأن البيع لم يحرم لعينه، بل لما فيه من الذهول عن الواجب[٤].

وقد أورد إسماعيل القاضي الرأيين والروايات الواردة في تفسير الآية[٥]، وردّ

---

(١) أحكام القرآن ١٨٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٦٥/٥.

(٣) الجمعة: ٩.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١٥٧/٣، والكشاف ١١٩/٦، والمحرر الوجيز ٣٠٩/٥، وتفسير ابن كثير ٥٦٣/١٣، والجامع لأحكام القرآن ٤٧٥/٢٠، والبحر المحيط ٢٦٥/٨.

(٥) انظر: أحكام القرآن ٢٠٣ - ٢٠٨، الروايات (٣٣٠ -٣٤٧).

الرأي الثاني بأن دلالة (ذروا): لا تبيعوا، فكيف يجوز بيع من نهاه الله عز وجل أن يبيع إذا انتهى؟!

وفرّق إسماعيل القاضي بين دلالة النهي ودلالة الأمر بأن الأمر يحتمل الوجوب والترغيب والأدب على الشيء، بخلاف النهي الدال على الحرمة والمنع؛ مستدلاً بحديث: "ما نهيتكم عنه فانتهوا، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم"(١). قال عن مدلول النهي: "فهو أصعب من الأمر؛ لأن الأمر يأتي على الإيجاب وعلى الترغيب وعلى الأدب في الشيء، والنهي إذا جاء فهو أصعب، وأحرى ألا تكون فيه هذه الوجوه، إلا أن يأتي موضوع يتبين فيه أنه على غير الإيجاب"(٢).

ثم عرض لرأي القائلين بأن النهي لا يقتضي الوجوب المستدلين بقول الله بعدها: ﴿ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾، وأن الخيرية تدل على الترغيب فقط. وذكر أن قائله غلط غلطًا شديدًا، وعلله بقوله: "لأن الله - عز وجل - إذا نهى عن شيء أو أمر بشيء ففيه الخير للعباد". ومثّل لنظير هذه الآية، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾، وسأل: "فهل يجوز أن يقال فيه: (خير لكم) أنه غير واجب؟"

وختمَ بوجوب الاستدلال بظواهر الدلالات إذا لم يصرف عنها صارف، قال: "وهذا شيء لا ينبغي أن يُذهب على من له علم؛ لأنه ظاهر كتاب الله، وقول من وصفنا من العلماء، وأنه الحكم الذي لا ينبغي أن يُشكل؛ لأنهم حين أمروا بالذهاب إلى الجمعة وجب عليهم ألا يفعلوا شيئًا يتشاغلون به عن إدراك الجمعة"(٣).

---

(١) انظر: مسند الحميدي ٢/٢٧٢، رقم الحديث (١١٥٩)، ومسند الإمام أحمد، رقم الحديث (٧٦٣١) ص٥٥٦.

(٢) أحكام القرآن ٢٠٧.

(٣) أحكام القرآن ٢٠٨.

وما رجّحه إسماعيل القاضي هو المتوافق مع مقصد الآية كما ورد في نصه الأخير، وهو الظاهر من الدلالة اللغوية للنهي. والله أعلم.

المبحث الثالث: مروياته في اللغة

لإسماعيل القاضي مرويات في اللغة، وسأورد هنا ما وقفت عليه منها، وهي:

الأولى: الفرق بين (الرَّشَد) و(الرُشْد)

في قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ﴾[١] قرأ حمزة والكسائي: ﴿ الرَّشَد﴾ بفتح الراء والشين، وقرأ باقي السبعة: ٤ الرُشْد٣ بضم الراء وإسكان الشين[٢].

وفي توجيهها مذهبان:

الأول: ذهب الجمهور إلى أنَّهما لغتان بمعنى واحد، مثل: (البُخْل والبَخَل) و(العُجْم والعَجَم)[٣].

الثاني: عزي إلى أبي عمرو بن العلاء أنَّه فرَّق بينهما بأن (الرُشْد) في الصلاح و(الرَّشَد) في الدين، وليسا بلغتين. وقوّاه الفارسي بأن سيبويه قال: بعضهم يقول: البَخْل كالفَقْر، والبُخْل كالفُقْر، وبعضهم يقول: البخَل كالكرَم، فلم يحمل البُخْل والبَخَل على مثال العُجْم والعَجَم والثُّكْل والثَّكَل، وكذلك الرُّشْد والرَّشَد[٤]. وذكر السمين أنه لذلك أُجمع على قوله: ﴿ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا ﴾[٥] بالضم والسكون،

---

(١) الأعراف: من الآية ١٤٦.

(٢) انظر: السبعة ص٢٩٣، والنشر ٢/٢٧٢.

(٣) انظر: القراءات وعلل النحويين فيها ١/٢٣٠، والحجة للقراء السبعة ٤/٧٩ -٨٠، والصحاح ١/٤٧٤ (رشد)، والدر المصون ٥/٤٥٧.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/١٤٩ -١٥٠، والحجة للقراء السبعة ٤/٧٩ -٨٠، والجامع لأحكام القرآن ٩/٣٣٢.

(٥) النساء: من الآية ٦.

وعلى قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوْاْ رَشَدًا﴾[١] بفتحتين[٢].

ونقل النحاس الرأي المعزو إلى أبي عمرو، ثم ذكر أنَّ ما نقله أبو عبيد عن أبي عمرو بن العلاء ليس بصحيح، بل الصحيح ما نقله إسماعيل القاضي عن أبي عمرو، قال: "والصحيحُ عن أبي عمرو غيرُ ما قال أبو عبيد. قال إسماعيل بن إسحاق: حدَّثنا نصرُ بنُ عليّ عن أبيه عن أبي عمرو بن العلاء قال: إذا كان (الرُّشْد) وسطَ الآية فهو مسكنٌ، وإذا كانَ رأسَ الآية فهو محركٌ.

قال أبو جعفر: يعني أبو عمرو برأس الآية، نحو: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾[٣]؛ فهما عنده لغتان بمعنى واحد؛ إلا أنَّه فُتحَ هذا لتتفق الآيات"[٤].

وعلى ما نقله القاضي فإن أبا عمرو ممن ذهب إلى عدم التفريق بينهما في الدلالة.

الثانية: (ربما) مخففة ومشددة

في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾[٥] قرأ نافع وعاصم: ﴿رُبَما﴾ مخففة، وقرأ باقي السبعة: ﴿رُبَّما﴾ مشدّدة[٦].

وروى إسماعيل القاضي عن أبي عمرو أنَّه قرأ بالوجهين، وأنَّ التخفيف لغة أهل الحجاز، والتشديد لغة تميم وقيس وبكر، قال النحاس: "قال إسماعيل بن إسحاق: حدَّثنا نصرُ بن عليّ عن أبيه عن الأصمعي قال: سمعتُ أبا عمرو بن العلاء

---

(١) الجن: من الآية ١٤.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٥٧/٥.

(٣) الكهف: من الآية ١٠.

(٤) إعراب القرآن ١٤٩/٢ -١٥٠.

(٥) الحجر: ٢.

(٦) انظر: السبعة ص٣٦٦، والإقناع ٦٧٩/٢، والنشر ٣٠١/٢.

يقرأُ: ﴿ ربما﴾ مخفّفةً ومثقلةً. قال: التخفيفُ لغةُ أهل الحجاز، والتثقيلُ لغةُ تميم وقيس وبكر"[١].

ورواية الوجهين عن أبي عمرو ذكرها ابن مجاهد وجماعة[٢].

الثالثة: الفرق بين (الوِتْر) و(الوَتْر)

في قوله تعالى: ﴿ وَٱلشَّفۡعِ وَٱلۡوَتۡرِ ﴾[٣]، قرأ حمزة والكسائي: ﴿ الوِتْر﴾ - بالكسر - وقرأ باقي السبعة بالفتح[٤]. وفيها مذهبان:

الأول: التفريق بينهما، فالوَتر بمعنى الفَرد، والوِتْر بمعنى الثأر والسلب. وهي لغة أهل الحجاز.

الثاني: أنهما لغتان بمعنى واحد، وهي لغة قيس وتميم[٥].

وأشار الزمخشري إلى أن ورود اللغتين (الفتح والكسر) إنما هو مقابل الشَّفع ضد الفرد، أما (الوِتر) بمعنى الثأر فبالكسر وحده، لا يجوز فيها الفتح[٦].

ولم يرتض النحاس تفضيل إحدى اللغتين على الأخرى بحجة كثرة الاستعمال؛ لأنهما لغتان، ونقل عن إسماعيل القاضي رواية عن الأصمعي في ذلك، قال: "ولكنَّهما لغتان حسنتان؛ كما قرئ على إبراهيم بن موسى عن إسماعيل بن

---

(١) إعراب القرآن ٣٧٥/٢. وانظر: الصحاح ١٣١/١ (ربب)، والجامع لأحكام القرآن ١٧٥/١٢.

(٢) انظر: السبعة ص ٣٦٦، والحجة للقراء السبعة ٣٥/٥، والبحر المحيط ٤٣٣/٥.

(٣) الفجر: آية ٣.

(٤) انظر: السبعة ص ٦٨٣، والنشر ٤٠٠/٢.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٦٠/٣، والحجة للقراء السبعة ٤٠٢/٦، والدر المصون ٧٨٠/١٠.

(٦) انظر: الكشاف ٣٦٨/٦، وانظر أيضًا: البحر المحيط ٤٦٣/٨، والدر المصون ٧٨٠/١٠.

إسحاق قال: قرأت على أبي عثمان المازني وأبي إسحاق الزيادي عن الأصمعي قال: كلُّ فرد وَترٌ؛ أهلُ الحجاز يفتحون الوَتْر، ويكسرون الوِتر من الذَّحْل[١]، ومن تحتهم من قيس وتميم يُسوّون بينهما. قال أبو جعفر: وقد بيّن الأصمعي أنهما لغتان"[٢].

الرابعة: ورود (الظن) بمعنى (العِلْم) الذي لم تشاهده

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [٣]

في هذه الآية فُسِّر الظن بالآتي:

أولاً: خلاف اليقين، وهو معنى الظن على بابه، وممن اختاره الزمخشري.

ثانيًا: معنى اليقين[٤]، قال الزجاج عنه في الآية: "الظنُّ ههنا في معنى اليقين"[٥].

ثالثًا: معنى العلم الذي لم تشاهده كالآية، فلا تجدهم يقولون في رجل مرئي حاضرًا: أظن هذا إنسانًا، وذكر هذا المعنى بعض العلماء[٦].

وقد روى هذا المعنى الزجاجُ عن إسماعيل القاضي، قال بعد إيراده المعنى

---

(١) الذحل: الثأر أو طلب مكافأة بجناية جُنيت عليك أو عداوة أُتيت إليك، والعداوة والحقد. وقيل: الوتر: الذحل عامة أو الظلم فيه. انظر: تهذيب اللغة (ذحل) ٤٦٥/٤، والصحاح ١٧٠١/٤ (ذحل).

(٢) إعراب القرآن ٢١٨/٥.

(٣) البقرة: آية ٤٦.

(٤) انظر المعنيين في: مجاز القرآن ٣٩/١، وتفسير الطبري ١٦/٢ -١٩، والصحاح ٢١٦٠/٦ (ظنن)، والكشاف ٢٦٢/١، وتفسير ابن كثير ٣٩١/١ -٣٩٣، والجامع لأحكام القرآن ٧٢/٢، والدر المصون ٣٣٢/١.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١٢٦/١.

(٦) انظر: المحرر الوجيز١٣٨/١، والجامع لأحكام القرآن ٧٢/٢، والبحر المحيط ٣٤٢/١، والدر المصون ٣٣٢/١.

الأول في الآية: "وقد قال بعض أهل العلم من المتقدمين: إنَّ الظنَّ يقعُ في معنى العلم الذي لم تشاهده، وإنْ كان قام في نفسك حقيقتُه وهذا مذهب، إلا أنَّ أهل اللغة لم يذكروا هذا. قال أبو إسحاق: وهذا سمعتُه من إسماعيل بن إسحاق القاضي - رحمه الله - رواه عن زيد بن أسلم"[١].

الخامسة: معنى اسم الله (الودود)

في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴾ [٢] ذكر المفسرون معنيين مشهورين في معنى (الودود)، وهما: المُحب، والرحيم[٣].

وفيها معنى ثالث، وهو الذي لا ولد له، وأورد المبرد هذا المعنى عن إسماعيل القاضي، قال الماوردي: "وفيه ثالثٌ: حكاه المبرد عن إسماعيل بن إسحاق القاضي أن الودود هو الذي لا ولد له، وأنشد قول الشاعر:

وأرْكبُ في الرّوْع عُريانةً ذلول الجناح لقاحاً وَدودا[٤]

أي: لا ولدَ لها تحنّ إليه، ويكونُ معنى الآية: أنَّه يغفرُ لعباده، وليسَ [له][٥] ولدٌ يغفرُ لهم من أجله، ليكونَ بالمغفرة متفضلاً من غير جزاء"[٦].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٢٦/١.

(٢) البروج: آية ١٤.

(٣) انظر هذين المعنيين وما كان في دلالتهما في: معاني القرآن وإعرابه ٣٠٨/٥، والصحاح ٥٤٩/٢ (ودد)، والكشاف ٣٥٠/٦، والمحرر الوجيز ٤٦٣/٥، وتفسير ابن كثير ٣١٣/١٤، والجامع لأحكام القرآن ١٩٦/٢٢.

(٤) من المتقارب، لم أقف على قائله. انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٩٦/٢٢، والبحر المحيط ٤٤٥/٨، والدر المصون ٧٤٨/١٠، وروح المعاني ٩٢/٣٠.

(٥) ساقطة من الأصل، والتصحيح من: الجامع لأحكام القرآن ١٩٦/٢٢.

(٦) النكت والعيون ٢٤٣/٦.

وكل من وقفت عليه يذكر هذا القول فإنما ينسبه إلى المبرد عن إسماعيل القاضي[١].

وذهب الألوسي إلى أنَّ حمله على هذا المعنى مع قوله: (الغفور) غير مناسب[٢]، وكلامه متجه، والله أعلم.

السادسة: رواية: "فاظ الميت" لا "فاظت نفسه"، أو "فاضت"

قال ابن الأنباري: "قولهم: قد فاظتْ نفسُ فلانٍ. قال أبو بكر: معناه: قد خرجتْ. ويقال: أفاظَه اللهُ نفسَه، وفاظَ هو نفسُه.

وحدَّثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدَّثنا نصرُ بن عليّ، قال: خبَّرنا الأصمعي، قال: قال أبو عمرو بنُ العلاء: يُقال: فاظَ الميتُ، ولا يقالُ: فاظتْ نفسُه، ولا: فاضتْ""[٣].

وهذه الرواية التي رواها إسماعيل القاضي نقلها بعض أهل اللغة عن الأصمعي[٤]، ولم يوافَق فيها؛ فقد روى الفراء عن أهل الحجاز أنَّهم يقولون: فاظَتْ نفسُه، وعن تميم وقيس وقضاعة أنَّهم يقولون: فاضَتْ نفسُه[٥].

بل إن الأصمعي الذي روى هذه الرواية عن أبي عمرو قد أثبت نقيضها، قال ابن دريد: "وقال الأصمعي: تقول العرب: فاظ الرجل؛ إذا مات، فإذا ذكروا نفسه

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٩٦/٢٢، والبحر المحيط ٤٤٥/٨، والدر المصون ٧٤٨/١٠.

(٢) انظر: روح المعاني ٩٢/٣٠.

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٤٧/٢.

(٤) انظر: أدب الكاتب ص٤٠٥ -٤٠٦، وتهذيب اللغة (فاظ) ٣٩٦/١٤ -٣٩٧، والصحاح (فيظ) ١١٧٦/٣ -١١٧٧.

(٥) انظر: المصادر السابقة. وانظر: الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ٩٣.

قالوا: فاضت نفسه؛ بالضاد ... وأجازهما أبو زيد جميعًا. وقال أبو حاتم: سمعت أبا زيد يقول: بنو ضبة وحدهم يقولون: فاظت نفسه"[١].

ويقوّي هذه الصيغ ثبوتها عن العرب ونقل الثقات لها.

السابعة: رواية: "لا ها الله ذا"

قال أبو بكر الصديق -رضي الله عنه- في جواب رجل من الصحابة أخذ سلب قتيل قتله أبو قتادة -رضي الله عنه- وطلب من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن يرضيه عنه، فقالَ أبو بكر: "لا هاءَ[٢] اللَّهِ إذن، لا يعمدُ إلى أسَدٍ من أُسْدِ اللَّهِ، يُقاتِلُ عن الله ورسوله، فيعطيك سلبَه"[٣].

رواية المحدِّثين: "إذا"، ونقل إسماعيل القاضي عن المازني أنَّ الرواية خطأ، وصوابها: "ذا"، ومعناه: ذا يميني[٤]، وممن ذهب إلى ذلك أيضًا الخطابي وجماعة من اللغويين وشرّاح الحديث[٥].

ويظهر من المنقول عن إسماعيل القاضي عن المازني أنَّهما على مذهب الأخفش في توجيه هذه الرواية؛ فالأخفش يذهب إلى أنَّ (ذا) من تمام القسم؛ فتكون

---

(١) جمهرة اللغة (فيظ) ٢/٩٣٣.

(٢) رويت بالمد والقصر: "هاء" و"ها". انظر: مشارق الأنوار ١/٣٦٣، والاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه ٢/١٨ -١٩.

(٣) صحيح مسلم ٣/١٣٧١، وموطأ مالك ٢/٤٥٤.

(٤) انظر: مشارق الأنوار ١/٣٦٣، ٢/٢٦٣، والاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه ٢/١٨ -١٩.

(٥) انظر: معالم السنن للخطابي ٢/٣٠١، والتعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه ١/٣٤١، والنهاية في غريب الأثر ٥/٢٣٧، والاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه ٢/١٨ -١٩.

(ذا) صفة للفظ لجلالة، والتقدير: (الله الحاضر)، أو تكون مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير: (ذا قسمي)[١].

أمَّا الخليل فمذهبه أنَّ (ذا) من جملة جواب القسم، وعليه تكون (ذا) خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: (الأمر ذا) أو فاعلاً، والتقدير: (لا يكون ذا)[٢].

وما ذهب إليه القاضي ومن معه فيه نظر؛ لأنَّ رواية "إذن" ثابتة، قال ابن مالك: "والمعروف في كلام العرب: (ها الله ذا)، وقد وقع في هذا الحديث: إذن، وليس ببعيد"[٣].

ولم يذكر ابن مالك لها توجيهًا، ومن الأوجه المذكورة أن تكون (إذن) حرف جواب، والتقدير: لا والله لا يُعطى إذن، ويكون قوله: "لا يعمد" تأكيداً للنفي، وقيل: (إذن) زائدة[٤].

الثامنة: ضبط (الجعرانة) و(الحديبية) عند أهل المدينة وأهل العراق

(الجِعْرَانة) ماء بين مكة والطائف، وهي إلى مكة أقرب[٥]، وفيها لغتان: الأولى: (الجِعْرَانة) بكسر الجيم وإسكان العين وتخفيف الراء. والثانية: (الجِعِرَّانة)

---

(١) انظر: التعليق على الموطأ ٣٤١/١، وارتشاف الضرب ١٧٩١/٤ -١٧٩٢، والتذييل والتكميل ٤١٠/١١ -٤١٢.

(٢) انظر: العين ٢٠٨/٨، والكتاب ٤٩٩/٣، والمسائل العسكرية ١٣٠، والتذييل والتكميل ٤١٠/١١ -٤١٢، وعقود الزبرجد ٣٩٤/٢.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٢٤.

(٤) انظر: شرح الطيبي ٢٧٥٨/٩، وعمدة القاري ٣٠٠/١٧.

(٥) انظر: معجم ما استعجم ٣٨٤/١.

بكسر الجيم والعين وتشديد الراء[١].

والمحدّثون يضبطونها على اللغة الثانية، وخطّأهم بعض اللغويين في ذلك[٢]، ونقل عن الشافعي أنَّها بهذا الضبط خطأ[٣].

والظاهر أنَّ كلا الضبطين صواب مسموع، والأصمعي يختار الأولى؛ لكنَّه حكى سماع الثانية عن بعض العرب[٤].

و(الحُدَيْبِيَة) قرية بين مكة وجدة[٥]، وفيها لغتان أيضا: الأولى: (الحُدَيْبِيَة) بتخفيف الياء الثانية مفتوحة، ورويت عن الشافعي والأصمعي[٦]. والثانية: (الحُدَيْبِيَّة) بتشديد الياء الثانية مفتوحة، ورويت عن الكسائي[٧]، وبعضهم خطأ هذه اللغة[٨].

---

(١) انظر: مشارق الأنوار ١/١٦٨، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١/٢٧٦، ولسان العرب (جعر) ٤/١٤١.

(٢) انظر: تصحيفات المحدثين ١/٢٤٩ -٢٥٠، وإصلاح غلط المحدثين للخطابي ص ٣٨، وغريب الحديث للخطابي ٣/٢٣٥، ومشارق الأنوار ١/١٦٨، والتكملة والذيل والصلة (جعر) ٢/٤٥١.

(٣) انظر: النظم المستعذب ١/٢٠٢، وتاج العروس (جعر) ١٠/٤٤١.

(٤) انظر: مشارق الأنوار ١/١٦٨، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١/٢٧٦، ولسان العرب (جعر) ٤/١٤١.

(٥) انظر: المحكم ٣/١٩٧، ومعجم البلدان ٢/٢٢٩.

(٦) انظر: النظم المستعذب ١/٢٠٢، والتعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه ١/٢٣٠، ولسان العرب (حدب) ١/٣٠٢، وتاج العروس (حدب) ٢/٢٤٦.

(٧) انظر: التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه ١/٢٢٨ -٢٣٠، ومشارق الأنوار ١/١٦٨، ولسان العرب (حدب) ١/٣٠٢، وتاج العروس (حدب) ٢/٢٤٦.

(٨) انظر: غريب الحديث للخطابي ٣/ ٢٣٥، وتصحيح التصحيف للصفدي ص ٢٢٣.

وكلا الضبطين صواب مسموع. وحكى القاضي عن شيخه علي بن المديني أنَّ أهل العراق لغتهم التخفيف في (الجِعْرَانة) و(الحُدَيْبِيَة)، وأهل المدينة لغتهم التشديد فيهما[1].

(١) انظر: معجم ما استعجم ٣٨٤/١، ومشارق الأنوار ١٦٨/١، وتاج العروس ٤٤١/١٠ (جعر).

الخاتمة

هذه أهم النتائج التي وصلت إليها في هذا البحث:

أولاً - ظهور عناية إسماعيل القاضي باللغة، أبرز البحث منها عنايته بإعراب القرآن وتوجيه قراءاته، وتفسيره المبني على علمه باللغة، ومروياته اللغوية.

ثانيًا - رصد البحث واحدًا وثلاثين موضعًا قامت عليها مادة البحث، منها خمسة مواضع في إعراب القرآن، ومنها سبعة في توجيهات قراءاته، ومنها اثنان في بيان معنى القراءة، ومنها تسعة في تفسيره اللغوي، ومنها ثمانية في مروياته اللغوية.

ثالثًا - تنوعت مصادر المواضع المدروسة؛ إذ كان منها أربعة عشر موضعًا من كتب إسماعيل القاضي: ثلاثة مواضع من تعليقاته المثبتة في كتاب (حواشي كتاب سيبويه) في إعراب القرآن، وأحد عشر موضعًا من كتابه (أحكام القرآن). وما بقي كان مصدره من كتب إعراب القرآن وتفاسيره اللغوية، وهي ثمانية مواضع في التفسير اللغوي، وثلاثة مواضع في توجيه القراءات، وثمانية في مروياته اللغوية.

رابعًا - أهم المصادر التي نقلت إلينا آراء إسماعيل القاضي هي (إعراب القرآن) للنحاس؛ إذ بلغت المواضع سبعة مواضع، منها ثلاثة في المرويات، وأربعة في توجيه القراءات. ويليه كتاب (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج؛ إذ بلغت المواضع المأخوذة منه ثلاثة مواضع، واحد في المرويات، واثنان في توجيه القراءات.

خامسًا - تنوع موقف إسماعيل القاضي من القراءات المدروسة، ما بين توجيه واستحسان وإنكار للقراءة؛ إذ أنكر قراءتين، إحداهما سبعية.

سادسًا - اعتمد إسماعيل القاضي على المعنى الظاهر في كثير من تفسيراته.

سابعًا - حكاية أكثر المرويات عن الأصمعي عن أبي عمرو، وواحدة رواها عن المازني.

قائمة المصادر والمراجع

[١] أحكام القرآن، لإسماعيل القاضي، تحقيق عامر حسن صبري، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

[٢] أحكام القرآن، للقاضي أبي بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣ م.

[٣] أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

[٤] ارتشاف الضرب من لسان العربي لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ /١٩٩٨م.

[٥] الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

[٦] إسماعيل القاضي البغدادي المالكي وكتابه في القراءات القرآنية: تعريف موجز، بحث منشور، ديوان الوقف السني - مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م ، الصفحات (١٦٩ - ١٩٢).

[٧] إصلاح غلط المحدثين، للخطابي، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.

[٨] الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

[٩] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد.

[١٠] الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، لابن مالك، تحقيق حسين تورال وطه محسن، مطابع النعمان، العراق، ١٣٩١هـ /١٩٧٢م.

[١١] إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

[١٢] إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.

[١٣] الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، لليفرني، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض الطبعة الأولى، ٢٠٠١ م.

[١٤] الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق د.عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

[١٥] أمالي ابن الشجري، تحقيق د.محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٢هـ.

[١٦] البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

[١٧] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

[١٨] البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د.طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

[١٩] تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية.

[٢٠] تاج العروس، للزبيدي، الجزء الثاني تحقيق إبراهيم الترزي، مطبعة حكومة الكويت، طبعة ثانية ١٣٩٢هـ / ١١٩٧٢م.

[٢١] تاج العروس، للزبيدي، الجزء العاشر تحقيق علي هلالي، مطبعة حكومة الكويت، طبعة ثانية ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

[٢٢] تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها وورادها، للخطيب البغدادي، تحقيق د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

[٢٣] التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

[٢٤] التحرير والتنوير، لابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

[٢٥] التخمير، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

[٢٦] تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د.عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ /١٣٨٦م.

[٢٧] التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ابتداء من ١٤١٧هـ

[٢٨] تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، للصفدي، تحقيق السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م.

[٢٩] تصحيفات المحدثين للعسكري، تحقيق محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

[٣٠] التعازي والمراثي، للمبرد، حققه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.

[٣١] التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، للوقشي الأندلسي، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض الطبعة الأولى، ٢٠٠١ م.

[٣٢] التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

[٣٣] تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، تحقيق مصطفى السيد وآخرين، مؤسسة قرطبة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ /٢٠٠٠م.

[٣٤] التكملة والذيل والصلة، لأبي الحسن الصغاني، حققه إبراهيم إسماعيل الأبياري، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧١م.

[٣٥] تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون وجماعة، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

[٣٦] جامع البيان (تفسير الطبري)، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

[٣٧] الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تحقيق د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

[٣٨] جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق د.رمزي منير بعلبكي، مؤسسة الرسالة.

[٣٩] الجنى الداني، للمرادي، تحقيق د.فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

[٤٠] الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤/ ١٩٨٤م.

[٤١] حواشي كتاب سيبويه، تحقيق أ. د. سليمان بن عبد العزيز العيوني، دار طيبة الخضراء، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م.

[٤٢] خزانة الأدب، للبغدادي، مكتبة دار الخانجي، القاهرة.

[٤٣] الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق د.أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ.

[٤٤] ديوان الفرزدق، دار بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ /١٩٨٤م.

[٤٥] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

[٤٦] الزاهر في معاني كلمات الناس، لابن الأنباري، تحقيق د.حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

[٤٧] السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.

[٤٨] سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

[٤٩] سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعلي أبو زيد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

[٥٠] شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ /١٩٨٨م.

[٥١] شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د.عبد الرحمن السيد ود.محمد بدوي ، دار هجر، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

[٥٢] شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، تحقيق د.سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ.

[٥٣] شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ، تحقيق د.صاحب أبو جناح.

[٥٤] شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد الإستراباذي ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

[٥٥] شرح الكتاب، للسيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠م.

[٥٦] شرح كتاب سيبويه، للصفار، السفر الأول منه بتحقيق د.معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

[٥٧] شرح المقدمة الكافية، لابن الحاجب، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

[٥٨] شواذ ابن خالويه (مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عني بنشره ج.برشتراسر، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٩٣٤م.

[٥٩] شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق د.طه محسن، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

[٦٠] صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسحاق البخاري، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، دار الأفكار، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

[٦١] صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

[٦٢] طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق د.إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت.

[٦٣] طبقات المفسرين، للداوودي، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ.

[٦٤] عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، للسيوطي، تحقيق د. سلمان القضاة ، دار الجيل، بيروت ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.

[٦٥] عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، دار الفكر، بيروت.

[٦٦] العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، طهران، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

[٦٧] غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، تحقيق ج.برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م

[٦٨] غريب الحديث، للخطابي، تحقيق عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.

[٦٩] فتح الباري، لابن حجر، مكتبة ابن تيمية، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

[٧٠] فتح الوصيد في شرح القصيد، للسخاوي، تحقيق د.مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

[٧١] الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني، تحقيق د.محمد حسن النمر وفؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، قطر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

[٧٢] الفهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق النديم، تحقيق أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.

[٧٣] القراءات وعلل النحويين فيها المسمى (علل القراءات)، لأبي منصور الأزهري، تحقيق نوال بنت إبراهيم الحلوة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

[٧٤] الكاشف عن حقائق السنن (شرح الطيبي على مشكاة المصابيح)، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧ م.

[٧٥] الكامل، لأبي العباس المبرد، حققه وعلق عليه محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

[٧٦] الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، للهذلي، تحقيق جمال بن السيد الشايب، مؤسسة سما للنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

[٧٧] الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

[٧٨] الكتاب، لسيبويه، مطبعة بولاق، الطبعة الأولى ١٣١٦هـ.

[٧٩] الكشاف، للزمخشري، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

[٨٠] لسان العرب لابن منظور، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

[٨١] مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق د.محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

[٨٢] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف ود.عبدالفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثانية.

[٨٣] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق عبدالسلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

[٨٤] المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق د.عائشة عبد الرحمن، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ /١٩٥٨م.

[٨٥] مسائل كتاب ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين واللغويين النحوية لأبي بكر بن العربي (ت٥٤٣هـ) جمعًا ودراسةً، د. فريد بن عبد العزيز الزامل، مجلة الدراسات اللغوية، مج١٨ ع٤، ١٤٣٧هـ.

[٨٦] المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م.

[٨٧] المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق د.محمد الشاطر، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م

[٨٨] المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ -١٤٠٥هـ/ ١٩٨٠ - ١٩٨٤م.

[٨٩] مسند الإمام أبي بكر عبد الله الحميدي، تحقيق حسين سليم أسد، دار السقا، دمشق، ١٩٩٦م.

[٩٠] مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض السبتي المالكي، طبع ونشر المكتبة العتيقة بتونس ودار التراث بالقاهرة، دون تاريخ.

[٩١] معالم السنن، للخطابي، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى١٣٥٢هـ / ١٩٣٣ م.

[٩٢] معاني القرآن، للأخفش، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

[٩٣] معاني القرآن، للفراء، تحقيق النجار وآخرين، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.

[٩٤] معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.

[٩٥] معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

[٩٦] معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق د.إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

[٩٧] معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ.

[٩٨] معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ.

[٩٩] معرفة السنن والآثار، لأبي بكر البيهقي، تحقيق د.عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ /١٩٩١م.

[١٠٠] المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

[١٠١] الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق د.فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

[١٠٢] المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج بن الجوزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

[١٠٣] موطأ الإمام مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م.

[١٠٤] النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.

[١٠٥] النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب، لابن بطال، تحقيق د.مصطفى عبد الحفيظ سالم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة ١٩٨٨ م.

[١٠٦] النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

[١٠٧] النكت والعيون (تفسير الماوردي)، تحقيق السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

[١٠٨] النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

The Linguistic Efforts of Ismail Al-Qadi (D. ٢٨٢ AH): Collection and Study

Abdulaziz Saleh Alomary
Department of Arabic Literature - Faculty of Arabic Language
Al-Imam Mohammed Ibn Saud Islamic University

Abstract:

This research deals with a statement of aspects of the linguistic efforts of Ismail al-Qadi, who was famous in the field of religious sciences, and this research presented three aspects of these efforts:

The first topic is for analysis of the sentence in the Holly Qur'an and the Qur'anic reading, the second topic is for the linguistic interpretation, which is the one whose preference, based on the most correct of the language in its grammar, morphology and meaning, the third topic it's for linguistic narratives, which they quoted from him in linguistic issues.

And Then the conclusion that included the most important results, Including: Ismail Al-Qadi's attention to language through the study of thirty-one cases, fourteen of which are from the books of Ismail Al-Qadi himself, and the rest were quoted from other sources.

Keywords: Linguistic interpretation, Qur'anic reading, sentence analysis.